مجلة كلمة حق
السنة الثانية
العدد 19 فبراير 2019

كلمة حق



الجزائر ... إلى أين ؟ (2)
الصغير منير

مذكرات رفاعي طه (11)
محمد إلهامي

ربيع السودان من أين يهب وإلى أين يتَّجه
د.عطية عدلان

حالات التمرد داخل الجيش المصري
محمود جمال

وغيرها من المقالات ..

محتويات العدد

التاسع عشر ، فبراير 2019



klmtuhaq
www.klmtuhaq.blog
دورية ثقافية معرفية
نخبة من الكتاب والمفكرين

المشرف العام
محمد إلهامي

مدير التحرير
حامد عبدالعظيم

الافتتاحية ..

الإلحاد والجهاد، هل يستويان وهل يتقابلان؟

محمد إلهامي



بثت قناة الجزيرة فيلماً وثائقيا بعنوان "في سبع سنين"، يروي الفيلم قصة تغير المسارات لدى الشباب واختار أن يتحدث عن تطرفين متقابلين، فكان نصف الفيلم حديثا عن شباب من الإسلاميين تحولوا إلى الإلحاد، ونصفه الآخر شباب لم يكن متدينا بالأصل وهو الآن يقاتل في سوريا.



ويمكن أن نعدّ هذا الفيلم مدخلا مناسبا للحديث عن بعض أمور:

١ تنطلق فكرة الفيلم من أن الذهاب إلى الإلحاد كالذهاب إلى الجهاد، كلاهما رد فعل متطرف على الأزمات التي عاشها الشباب، والواقع أن هذا التصور نفسه بحاجة إلى نقد ونقض أساسي، وهو تصور ينطلق أساسا من رؤية تعودت وتآلفت وتصالحت مع مشهد الدين المقهور تحت الدولة العلمانية، ومن ثَمَّ فهو يستنكر ويستبشع الخروج من الدين إلى الإلحاد بنفس القدر الذي يستنكر به ويستبشع الخروج عن الدولة إلى الجهاد. وإذا شئنا الحق فإن الخروج عن دين لا يجيب عن الأسئلة الجوهرية أو الخروج عن الدولة التي لا تقوم بوظائفها الأساسية هو رد الفعل الطبيعي الفطري التلقائي المتوقع، بينما المُستغرب حقا هو الولاء لدين مهما بدا أنه لا يحقق الاطمئنان الفكري والإيماني أو الولاء لدولة تعمل بنقيض وظائفها. إنما الذي ينبغي أن يُستغرب كيف يستطيع أحدٌ بعد هذه الزلازل أن يعتنق ذات الموقف الذي يجمع بين دين ودولة كلاهما فارغ من مضمونه!



٢ لم يكن الذين قدَّم الفيلم قصصهم على أنهم جهاديون متطرفون من "تنظيم الدولة" (**داعش**)، فغاية ما يمكن أن يكونوا هو أنهم من هيئة تحرير الشام التابعة للقاعدة والتي انفصلت عنها مؤخرا سعيا لبناء توافق داخلي فصائلي سوري، يدل على ذلك عدد من الشواهد ليس هذا محل التفصيل فيها. وإنما كانت هذه الإشارة مهمة لكي نقول بأن الذين ظهروا في هذا الفيلم لا يمثلون "**داعش**" التكفيرية، وإنما يمثلون الحالة الجهادية التي هي في سوريا حالة ثورية بالأساس آلت إلى حالة جهادية. وهذا أمر مهم في التأسيس للحوار حول "التطرف" الذي سوَّقه الفيلم.

والذهاب للجهاد في سوريا ضد نظام بشار الأسد هو في الأصل -ومهما خالطه من أخطاء عملية وتفصيلية عملٌ ثوري نبيل في ميزان الشرائع الأرضية وتاريخ حركات المقاومة، والمناضلون اليسار وأشهرهم: جيفارا هم النموذج غير الإسلامي لما يسمى "الجهاد العالمي"، لكن الأدبيات اليسارية تسميه "الثورة العالمية"، فضلا عن كونه واجبا دينيا إسلاميا بفتوى كثير من العلماء المعاصرين يوم أن كانوا يملكون النطق والفتوى كما فعلوا في زمن مرسي فك الله أسره. فلو أن الفيلم كان صادقا في رصد حالة التطرف والتكفير لكان عليه أن يلتقي بداعشي ليتحدث عن تطور فكره إلى التكفير واستحلال الدماء.

٣ كان متدينا ثم ألحد.. لم يكن متدينا ثم ذهب للجهاد

لو حاولنا تحليل هذه الثنائية التي يمكن أن تكون خلاصة الفيلم الوثائقي، فيجب أن يلفت انتباهنا أن الإلحاد هو موقف من الإله ومن الكون ومن الناس عموما.. بينما الجهاد موقف من الدولة ومن النظام! فالإلحاد هو خروج من المعركة بينما الجهاد هو دخول فيها. الإلحاد هو نفض اليد من كل التكاليف بينما الجهاد هو تحمل أشق وأشد أنواع التكاليف.. فمن منهما أصلب عودا وأقوى نفسا وأعظم هما وأعلى همة؟!

لا يستوي من استثقل تكاليف المعركة فنفض يده منها، ومن لم يكن يعلم بها فلما رآها عزم على خوضها مهما كانت التكاليف!





ولو تأملتَ لرأيت الذين ذهبوا للجهاد يُغَطّون وجوههم ويحرصون ألا يُعرفوا، بينما الذين ألحدوا يتحدثون ويعيشون مكشوفي الوجوه ببساطة، وما ذلك إلا لأن الأولين يخوضون المعركة ضد الواقع الظالم وأنظمته الجبارة، بينما الآخرون لا يمثلون خطرا على أنظمة الظلم والقهر.. هذا بنفسه دليل فارق في أنهما لا يستويان ولا يتقابلان، ويجب ألا يُقدَّما باعتبارهما وجهان للتطرف!

٤ في ثنايا هذه الثنائية معنى مهم، وهو أن الدين المغشوش الذي تشربه بعض الناس أسوأ من بقائهم بغير تدين.. الجهل خير من الأفكار المسمومة كالجوع خير من الطعام المسموم، وفي حالتنا هذه فالمسألة ليست جهلا بقدر ما هي البقاء على الفطرة. إن تحرك الإنسان نحو الجهاد والمقاومة والثورة حين يرى المظالم والمذابح هو رد الفعل الإنساني الطبيعي، وأعرف بعض الأصدقاء ألحد أو كاد يلحد حتى سمع عما في الإسلام من مقاومة للظلم ورفض له وجهاد ضده فدُهِش لأن الإسلام فيه هذه الأمور، فوافق هذا فطرته فكان من بعد ذلك متدينا صبورا متحملا لتكاليف المقاومة ومضحيا في سبيل هذا الدين.



وقد عبَّر بعض الذين ظهروا في الفيلم عن هذا المعنى ببساطة: "**لا يمكن أن يكون هذا الخنوع في الإسلام، ولو كان الإسلام فيه هذا الخنوع فصالحوا النظام واخضعوا له**"، وهذه العبارة مع بساطتها ووضوحها تمثل ما يشبه المعضلة الفكرية العويصة التي يتجادل حولها وحول مقتضاها كثير من الموصوفين بأنهم نخبة ومفكرون، ويهيمون في أودية محاولات الجمع والتوفيق بين حقائق الدين وحقائق الواقع، ولأنهم أضعف وأعجز وأقل رغبة في تغيير الواقع فإنهم يمارسون مجهوداتهم في تأويل وتمييع وتفكيك حقائق الدين، حتى يريدوا أن يجعلوا من الإسلام مسيحية تعطي الدنيا لقيصر وتستسلم للعلمانية وتنزوي في الشعائر والطقوس!

أمثال هذه المحاولات التي تنتج خطابا دينيا مقهورا على مقاس السلطة الحاكمة من جهة بينما تعد أتباعها بالخلافة وأستاذية العالم من جهة أخرى، هي التي تنتج في النهاية هذه المحاولات الارتدادية عن الدين كله، إن آخر ما يحتاجه جندي في معركة أن يُشَنَّف سمعه بعبارات النصر والتمكين بينما لا يدري ماذا يفعل في ظل قرار حائر مضطرب مرتبك! ولقد قيل كثيرا على لسان الذين شاهدوا المذبحة "**لم نكن نظن أن الله لن ينصرنا**"، "ما معنى هذا؟ هل فعلا سنغادر رابعة قبل عودة الرئيس؟!"، "أين نصر الله؟!"، وكتب أحدهم مقالا عنوانه "**الله الذي لا ينصرنا**".. وبغض النظر الآن عن مآل كل واحد من هؤلاء (إذ ليس بالضرورة أن يصل المسار دائما إلى الإلحاد) فإن أصل هذه الحيرة هو ذلك الظن الكبير في أن النصر يتنزل بمجرد الدعاء والتضرع، أو لمجرد وجود الظلم، أو لمجرد وجود الحق.



من أين جاء هذا الظن؟!

من خطاب ديني مسموم مزيف، خطاب يريد تمكينا بلا تكاليف، نصرا بلا جهاد، عزة بغير تضحيات.. خطاب يتحدث عن الاعتصام باعتباره صمودا، وعن المسيرات باعتبارها جهادا، خطاب يسوق أن "**سلميتنا أقوى من الرصاص**"، فلما جاء الرصاص انقشع الوهم وظهر الزيف، وسالت الأفكار مع مسيل الدم!

وهنا يجب أن يستشعر العلماء والدعاة وقادة الحركات الإسلامية حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وحجم ما يمكن أن يسببوه من الخراب والضلال في نفوس الناس، وأن تزييف الدين أو إهمال فهم الواقع وحسن الإعداد له ينقلهم من كونهم أئمة هداية إلى كونهم أئمة ضلالة! وبئس الانتكاس!



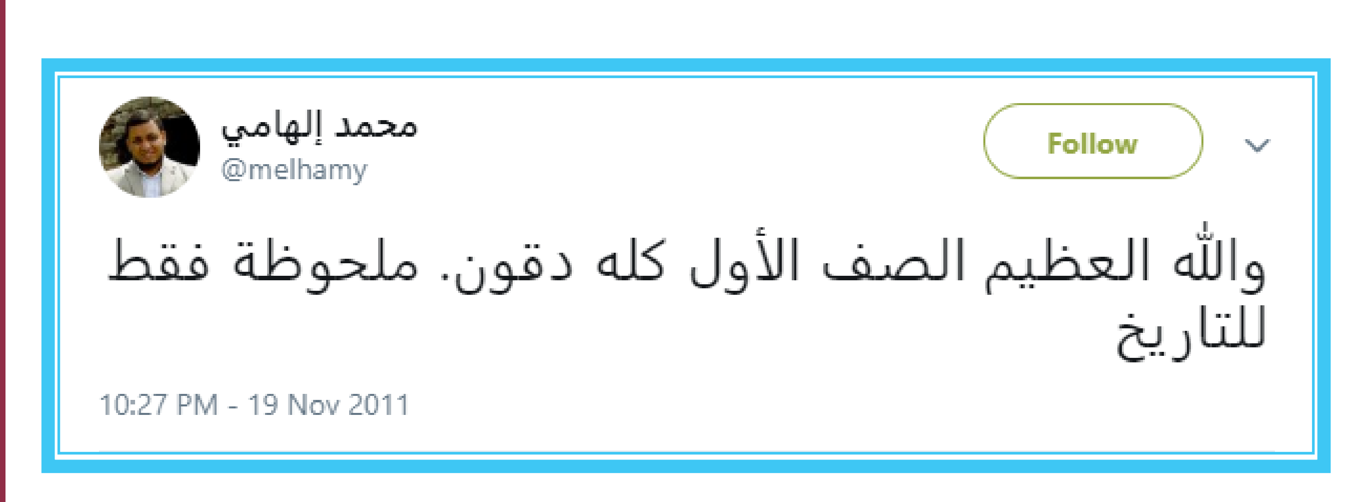
٥ ومع هذا فإن موقف الإلحاد هنا هو نتيجة صدمة نفسية وليست ناتجة عن فحص وقراءة ودراسة وتشبع بشبهات فكرية، وهو أهم ما ينبغي التأسيس عليه في تحليل ظاهرة الإلحاد في زمن ما بعد الانقلاب العسكري، وهذه ظاهرة لن يكون علاجها على يد المتميزين في المجادلة والحجاج والتمكن العلمي، بل يكون على يد أهل التربية والفراسة والذكاء، وإن كان يلزم في كل الأحوال حدا أدنى من العلم، إن الذين صدمتهم الحياة بعنفها وقسوتها ومضادتها لمسيرتهم الحالمة ورأوا سقوط أفكارهم وقناعاتهم تحت عجلاتها الجبارة لن يستمعوا ولا يحتاجون لحجاج منطقي متقن كحاجتهم إلى تفسير، وقد قال الشهيد سيد قطب "تظل الحجة تُفحم ولكن لا تُقنع. وتُسْكِت ولكن لا يستجيب لها القلب والعقل. ويظل الجدل عبثا والمناقشة جهدا ضائعا"، وإنها لمهمة ثقيلة وطويلة.



ولو فقه أهل العلم والدعوة شأن الواقع لعلموا أن مكافحة الظلم والطغيان والوقوف في اللحظات الفاصلة موقفا مشرفا خير من معالجة الآثار الوخيمة له، وأن ملاحقة الظالمين الفاجرين في لحظة ثورة وقوة خير من ملاحقة بقايا الدين في نفوس الضائعين والتائهين في زمن الذل والهزيمة، وأن كلمة حق في وجه الجائر تعصم من آلاف الحوارات التي تقنع الملحد، وأن معارك السياسة في بلادنا إنما هي معارك دين، لأن الصراع في بلادنا على أصل الهوية وأصل التوجه وأصل الشريعة وأصل الولاء والبراء.

٦ بقيت ملاحظة أخيرة وضرورية، لئن كان مفهوما أن الفيلم الوثائقي ليس عملا بحثيا، ولا يتسع وقته لمناقشة ظاهرة معمقة، فعلى الأقل لا بد من الحد الأدنى من الاتساق والتفسير، وهذا ما لم يكن.. إن عددا من الشواهد التي روى بعض الشباب أنها كانت سببا في تحولاتهم غير صحيحة بيقين:

فالفتاة التي تحدثت عن أن مظاهـرات محمد محمـود لم يكن فيـها إسلامـيون، وأن هذا كان بداية شكها وتخليها، هذه الفتاة لا تخلو من أحد احتماليْن: إما أنها تكذب أو أنها كانت هناك ولم تنظر إلا في جزء صغير من الميدان ثم سَلَّمت عقلها للإعلام، ذلك أن مظاهرات محمد محمود كانت تزخر بالإسلاميين، حتى من الإخوان المسلمين رغم القرار الرسمي من الجماعة بعدم النزول (**لتخوف الجماعة من أن تكون هذه فوضى تعطل مسيرة انتقال السلطة، حيث كانت انتخابات البرلمان مقررة بعد أيام**)، وهذا فضلا عن الحضور المميز والواضح للشيخ حازم أبو إسماعيل وأنصاره، ولأطياف الشباب الإسلامي المتعددة، وقد سجلت بنفسي شهادتي على ما حدث في هذه الفترة في هذا المقال، وكنت الصف الأول للمعارك في شارع محمود محمود صبيحة يوم ٢٠ فبراير فالتفتُّ ذات مشهد فرأيت الصف الأول جميعه من الشباب الملتحي (الإسلاميين) وخطر لي وقتها في هذه الأجواء أن هذا يحتاج تسجيلا للتاريخ، فانتحيت جانبا وكتبت هذه التغريدة من هاتفي:



والفتاة التي تحدثت عن أنها كانت سلفية وأنها لا تدرس سوى عن المسلمين غير المسلمين (**الشيعة والصوفية والإخوان ونحوهما**)، وذكرت أنها كانت تداوم سماع قناة الناس، وأنها تشبعت من ألفاظ: زنديق، خرج عن الملة، كفر، منافق.. إلخ!

وهذا الكلام غير صحيح، فهذه المدرسة السلفية لا تكاد تستعمل لفظ "**كفر**" و"**زنديق**" و"**خرج من الملة**"، كما لا يكثر في خطابها لفظ "**منافق**"، بينما الذي يكثر في خطابها لفظ "**مبتدع، عاصي**".. فلا أدري هل هذا مما اختلط عليها أو مما نسيته مع طول البعد والعهد.

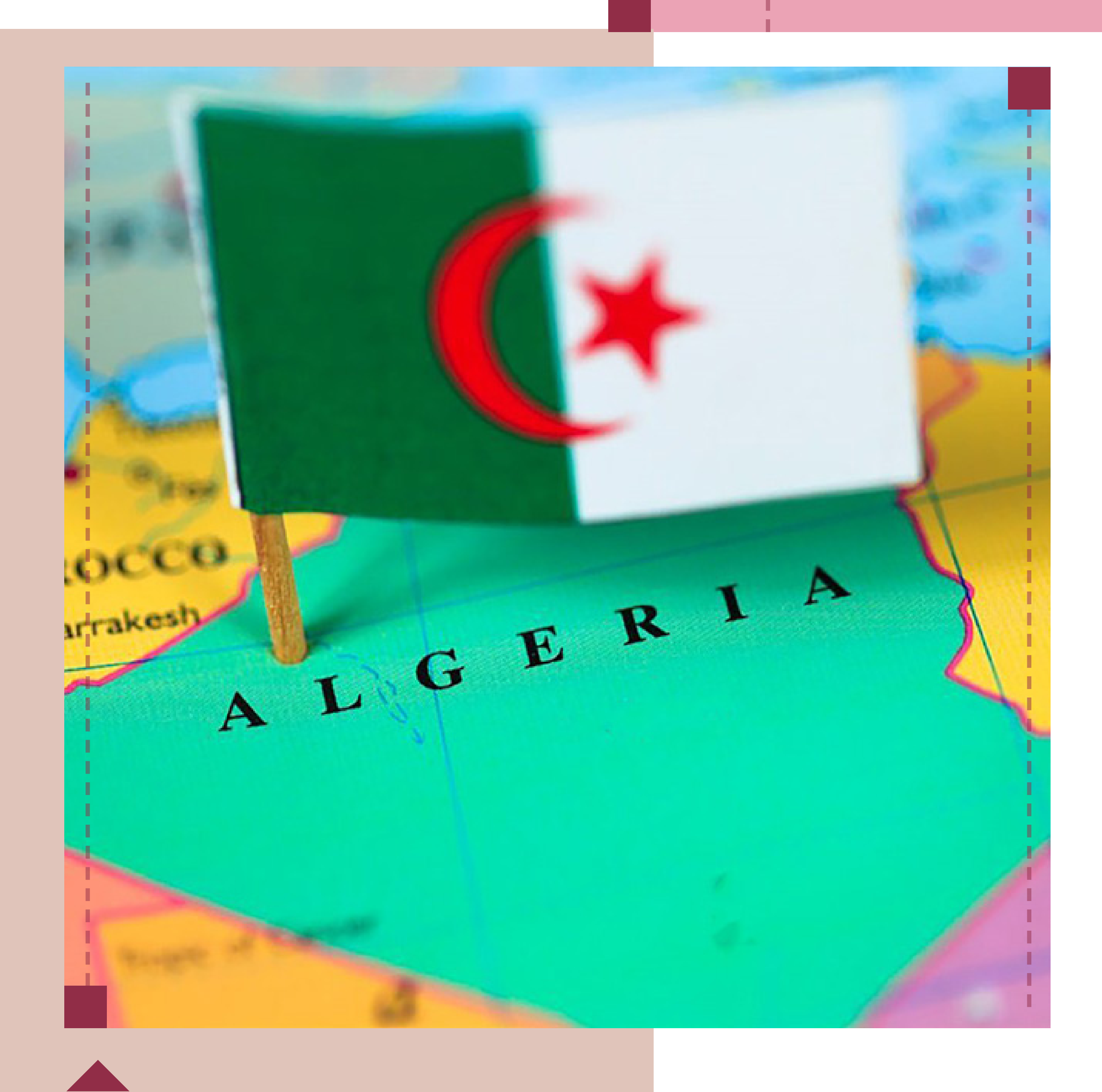
ثم إنها ذكرت موقف التحرش بها باعتبارها من الإخوان وهو ما تسبب في خلعها النقاب، ثم لفتة سريعة حول زوج سيئ يعاملها معاملة قاسية تقوم على الخوف منه، وهي المعاملة التي شبهتها بالمعاملة مع الله: الخوف منه!



وهنا افتقدنا كمشاهدين فهم تفسير هذا التحول، فلو كان مفهوما ببعض الصعوبة خلع النقاب للنجاة من التحرش، فليس مفهوما موقف الإلحاد لوجود الزوج القاسي!! وهذا يعد عيبا كان على الفيلم أن يتلافاه لكي يقدم الحد الأدنى من صورة متماسكة مفهومة للحالة.

الجزائر.. إلى أين (٢)

الصغير منير



التجربة (الديموقراطيّة) في الجزائر مشوّهة وبائسة ورديئة جدّا حتى بالمعايير الديموقراطيّة نفسها. فهي تجربة نشأت في ظروف غير سويّة ولا طبيعيّة، وكانت منذ البداية شيئاً أشبه بالخدعة والفخّ الذي نصبتْه السلطة لتقوم من خلاله باحتواء واختراق وتوظيف كلّ من أعلن عن نفسه معارضاً سواء كان شخصيّة عامّة أو حزباً أو نقابة أو غيرها.

لم يعرف الجزائريّون شيئاً عن الديموقراطيّة قبل أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨ ، وما كانوا يقرؤون هذا المصطلح إلا في الاسم الرسميّ للدولة: (الجمهوريّة الجزائريّة الديموقراطيّة الشعبيّة). ولقد ولدت هذه الديموقراطيّة ولادة قيصريّة صاحبها مئات من القتلى والجرحى وجاءت الاستجابة لمطالب المتظاهرين سريعة على غير تفكير سابق ولا تخطيط ولا مشاورات سياسيّة فلم يكن في الساحة أصلاً من يُتشاوَر معه.



كانت أحداث أكتوبر ١٩٨٨ محطّة فارقة في تاريخ الجزائر المستقلّة، وأصبحت الجزائر بعده كما لم تكن قبله، وهناك مقاربة تاريخيّة لها ما يسندها من القرائن أن هذه الأحداث كانت مفتعلة من طرف جناح معيّن في السلطة لم يكن أمامه من طريق لتمرير مشروعه إلا بتدبير هذه المظاهرات وما صحبها من عنف وتخريب ومن مطالب سياسيّة واجتماعيّة كانت قبل الأحداث جريمة يعاقب عليها القانون.

لا أميل شخصياً إلى هذه المقاربة التي تصوّر ما حدث عام ١٩٨٨ مؤامرة وقع ضحيّتها مئات الآلاف ممن شاركوا في المظاهرات والمسيرات، ولكنني أعتبر أن الاحتقان والسخط الشعبي والانسداد السياسيّ كان قد بلغ أوجه، وأن انفجار الوضع كان متوقّعاً بقوة ومرتقباً من طرف دوائر الرّصد داخل أجنحة النظام، ومن بين هذه الأجنحة كان أحدها أكثر استعداداً وتأهّباً لتوجيهها بما يخدم مصلحته ويحقق أهدافه، فتصرّف بما يتيحه له موقعه وعلاقاته وموارده وتموقعه في مراكز التأثير وصناعة القرار.

لم تمرّ هذه الأحداث خلال عشرة أيّام كانت عنيفة جدّا كما كان يشتهي النّظام، فقد وقع فيها من التجاوزات وصاحبها من المطالب الشعبيّة وحدث فيها وبعدها ما لم يكن في الحسبان، وكانت السلطات السياسيّة والأمنيّة تتعامل مع المستجدّات بشكل شبه يوميّ ومستعجل وكان في قراراتها كثير من الأخطاء والمزالق والثغرات تسرّبت من خلالها أفكار ومشاريع ومبادرات ما كان للنظام أن يسمح بها لو كانت خيوط اللعبة كلّها في يديه.



بعد انجلاء أحداث أكتوبر ١٩٨٨ عُدِّل الدستور وفتح المجال السياسيّ وتأسّست عشرات الأحزاب السياسيّة، إلّا أن المفاجأة كانت هي تأسيس حزب إسلاميّ جديد لا علاقة له بالحركات والجماعات الدعويّة المعروفة في الساحة قبل الأحداث، هو (الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ)، فقد كان الحزب الوحيد الذي رفع مطلب تحكيم الشريعة وإقامة دولة إسلاميّة، بينما آثرت الجماعات والحركات الإسلاميّة البقاء بعيداً عن المعترك السياسيّ، أما عشرات الأحزاب الأخرى فكانت موزّعة بين التيّار اليساريّ بكلّ أطيافه والليبراليّ الديموقراطيّ بكلّ توجّهاته والوطني بكلّ تشكّلاته، التي كان أكبرها وأقدمها وأكثرها انتشاراً حزب جبهة التحرير الوطنيّ.

لم تكن كلّ تلك الأحزاب لتزعج النّظام أو تحرجه أو تمثّل له أيّ تهديد ما عدا الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ، فقد كانت كلّها تتقاطع مع النّظام ككتلة متماسكة أو مع أحد أجنحتها في كثير من المبادئ والمشتركات الفكريّة الأيديولوجيّة أو السياسيّة والاجتماعيّة، وكانت كلّها تقبل أن تتنازل أو تتحالف أو ترضى ببعض المواقع والمناصب والمكاسب، وكانت كلّها -ولو بتفاوت- تنطلق من أرضيّة الاعتراف بشرعيّة النّظام والقبول بإمكانيّة استمراريته وبقائه.

ولم تكن جبهة الإنقاذ تمثّل تحدّياً وتهديداً وإزعـاجاً للنـّظام وحـده في الحقيـقة وإنّما للأحزاب كلّها، ولعلّ هذا ما يفسّر أن مواقف الأحزاب من الجبهة واختياراتها السياسيّة ومواقفها والانتقادات التي كانت توجّهها إليها لم تكن تختلف أبداً عن مواقف النّظام، بل كانت في أحيان كثيرة داعمة ومساندة له ومبرّرة او مؤوّلة لكلّ تجاوزاته السياسيّة والإدارية والقانونيّة بعد ذلك، ولعلّه هو ما يفسّر بوضوح اصطفاف أكثر هذه الأحزاب مع الانقلابيّين في ١٩٩٢ وتحالفهم معهم وانخراطهم في عمليّة حشد وتجييش وتلبيس وتدليس لم يعرف تاريخ الجزائر المعاصر لها مثيلاً في بشاعتها وخسّتها ونذالتها، وحتى تلك الأحزاب التي لم تتحالف مع الانقلابيين ولم تؤيّدهم كان موقفها السياسيّ ضعيفاً لم يتجاوز التنديد والشجب والاستنكار وآثر أكثرها الصمت والمحافظة على مسافة مقبولة من النّظام الجديد الذي تأسّس بعد الانقلاب والمحاولة ألّا تخرج خالية الوفاض من المكاسب والمناصب، التي كان الانقلابيّون يوزّعونها بسخاء على جميع من رأوا في موقفه قرباً أو تأييداً أو صمتاً يخدمهم.



كانت هذه الإحالة التاريخيّة ضروريّة لنفهم الرداءة والبؤس الذي وصل إليه الشأن السياسيّ في الجزائر، فكلّ تفاصيل اللحظة الرّاهنة هي نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لما حدث بين ١٩٨٨ و ١٩٩٢ ثمّ لما حدث بعد الانقلاب.

النّظام السياسيّ في الجـزائر ورّط كلّ الأحـزاب السـياسيّة، واستـخدم معها كلّ الأساليب الخسيسة، من اختراق وإغراء بالمال والمناصب وإشراك في البرلمان وفي المجالس البلديّة والولائيّة، ومن رعاية لعمليات الانشقاق والانقسام بداخلها، ومن استمالة واحتواء الرموز والقيادات، ومن تشويه وإسقاط لبعضها، ومن إغراق لبعضها في دوّامة من القضايا الإداريّة والقانونيّة، ومن محاصرة وتهميش، و النّظام يمتلك من الموارد المادّية والبشريّة ومن المؤسسات ما يستطيع به فعل ذلك وأكثر منه، والأحزاب نفسها كانت سهلة المنال ولم يجد النّظام صعوبة كبرى في تحقيق مآربه منها وأن يهشّ بعصاه عليها فإذا هي طيّعة منقادة.



إنّ من ينتظر من طبقة سياسيّة بهذه الرداءة والهشاشة والضعف أن تنقذ الجزائر، أو تقدّم مشروعاً سياسيّاً أصيلاً أو تقف من النّظام موقفا تاريخيّاً مشرّفاً، كمكلّف الأيّام ضد طباعها أو كملتمس في الماء جذوة نار.

واحدة من أكبر نقاط ضعف هذه الأحزاب هي أنّها لا تمتلك أيّ رؤية سياسيّة تستند إلى عقيدة سياسيّة واضحة تحكم أداءها مسطرة ثوابت صلبة. فما كان ممنوعاً عندها اليوم يصبح مباحاً غداً، والعدوّ يتحوّل إلى صديق والمحتلّ إلى حليف ويقاطعون الانتخابات ثم يدخلونها، ويخرجون من الحكومة ثمّ يشاركون فيها وينتقدون السلطة ثم يمتدحونها، كلّ ذلك دون أيّ مرجعيّة فكريّة وسياسيّة ثابتة ودون أيّ التزام أخلاقيّ يليق بمن يرشّح نفسه للقيادة والإصلاح، ودون أن يتغيّر أيّ شيء في سلوك النّظام أو استراتيجيّته أو علاقته بالشعب، ودون أن تحدث أي تغيّرات في السياقات العامّة والظروف والملابسات التي تتحرّك في نطاقها هذه الأحزاب.

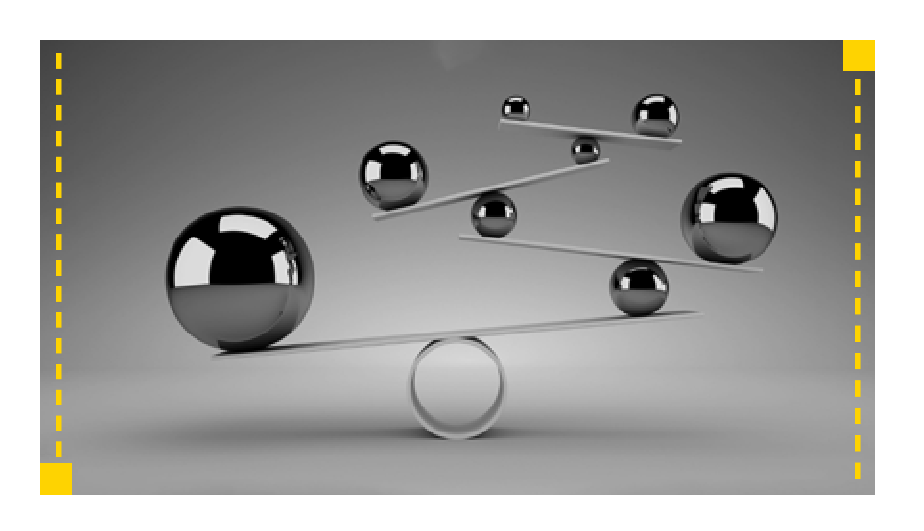
لقد أصبح سلوك الأحزاب إسلاميّها ووطنيّها وليبراليّها أشبه بالنزوات السياسيّة التي لا تضبطها سوى غريزة حبّ البقاء واقتسام الغنيمة وشهوة الوصول إلى السلطة بأيّ ثمن؛ بل أحياناً مجرّد الرغبة في مغنم رخيص تافه كمقعد أو مقعدين في برلمان هزيل يفتقد للشرعيّة.

افتقاد هذه الأحزاب للرؤية والثوابت المرجعيّة الكبرى كان سبباً في أنّها فقدت قدرتها على التأثير في الشعب وحشده لمواجهة الاستبداد والفساد، فلم تعد قادرة سوى على تجميع مناضليها في قاعات مغلقة أكبرها يتّسع لبضعة آلاف يبقى ثلثها فارغاً، ولم تعد تستطيع أن تخرج الجماهير لتحتجّ وتتظاهر أو تعتصم رفضاً لقرار حكوميّ أو قرار سياسيّ داخليّ أو خارجيّ، أو نصرة لقضيّة عادلة من قضايا الأمّة وما أكثرها.



هذا العجز المتراكم عبر قرابة ثلاثة عقود من الزّمن رسّخ لدى الأحزاب السياسيّة كلّها قناعة مفادها أنّ أيّ تغيير لا يكون النظام طرفاً فيه ومشاركاً في صياغته وموافقاً عليه، فإنّما هو عبث ومضيعة للوقت. فإذا تذكّرنا غموض تشكيلة النّظام وتعمّده أن يبقى شبحاً بلا اسم بحيث يتحدّث الجميع عن (النّظام) بينما لا يستطيعون تسمية أيّ شخص باسمه باعتباره هو النّظام أو من يمثّله على الأقلّ، وأصبح واضحاً أنّه يوجد أكثر من نظام داخل النّظام وأنّ كل الفاعلين والمؤثّرين الحقيقيين داخل كلّ أنظمة النظام يفضّلون وعن عمد وقصد أن يبقوا بعيداً عن الأضواء ولا يعرفهم ولا يذكرهم أحد بأسمائهم وهو ما يجعلني استخدم كثيراً وصف: (منظومة الحكم) بدلاً من (نظام الحكم).

هذا الغموض وهذه الحالة الشبحيّة (للنظام/ المنظومة) كانت وما زالت تبعث مزيداً من الرهبة والخوف منه. والأحزاب كلّها في الحقيقة لا تعرف أصلاً هذا النظام الذي تريد أن تجعله شريكاً في الحلّ وطرفاً في صياغته وأحياناً ضامناً له، أو بعضها يعرفه جيّداً ولكنّه مستفيد من بقاء الأمور في حالة من الغموض، وقد يكون طرفاً فيه بشكل من الأشكال.



من الواضح أنّني هنا أتحدّث عن الأحزاب جميعاً، ولكنْ وجب التركيز على (الأحزاب الإسلاميّة)، وتسليط الضوء عليها لأنّنا نشترك معها في الثوابت والمحكمات والقطعيات، أو على الأقلّ ذلك ما ينبغي أن يكون، مع أنّه لم يعُدْ هناك حزب في الجزائر يصنّف نفسه إسلاميّاً تحت ضغط المانع القانونيّ الذي يمنع تأسيس أحزاب على أساس دينيّ أو عرقيّ، وتحت ضغط الحملة العالميّة سياسيّاً وإعلاميّاً على الكيانات التي تعرّف نفسها من خلال علاقتها بالإسلام كمرجعيّة سياسيّة حاكمة.

- لقد **زكّت هذه الأحزاب الانقلاب على الإرادة الشعبيّة عام ١٩٩٢**، بصرف النّظر عن التبريرات والتأصيلات والتأويلات التي صاحبت هذه التزكية والعبارات المنمّقة التي صيغت بها.

- ولقد **شاركت هذه الأحزاب في مؤسسات نظام ما بعد الانقلاب** وعلى رأسها: المجلس الانتقالي الذي أراده الانقلابيّون بديلاً عن البرلمان المنتخب ومؤسسة تضفي الشرعيّة عليهم وتبيّض جرائمهم.

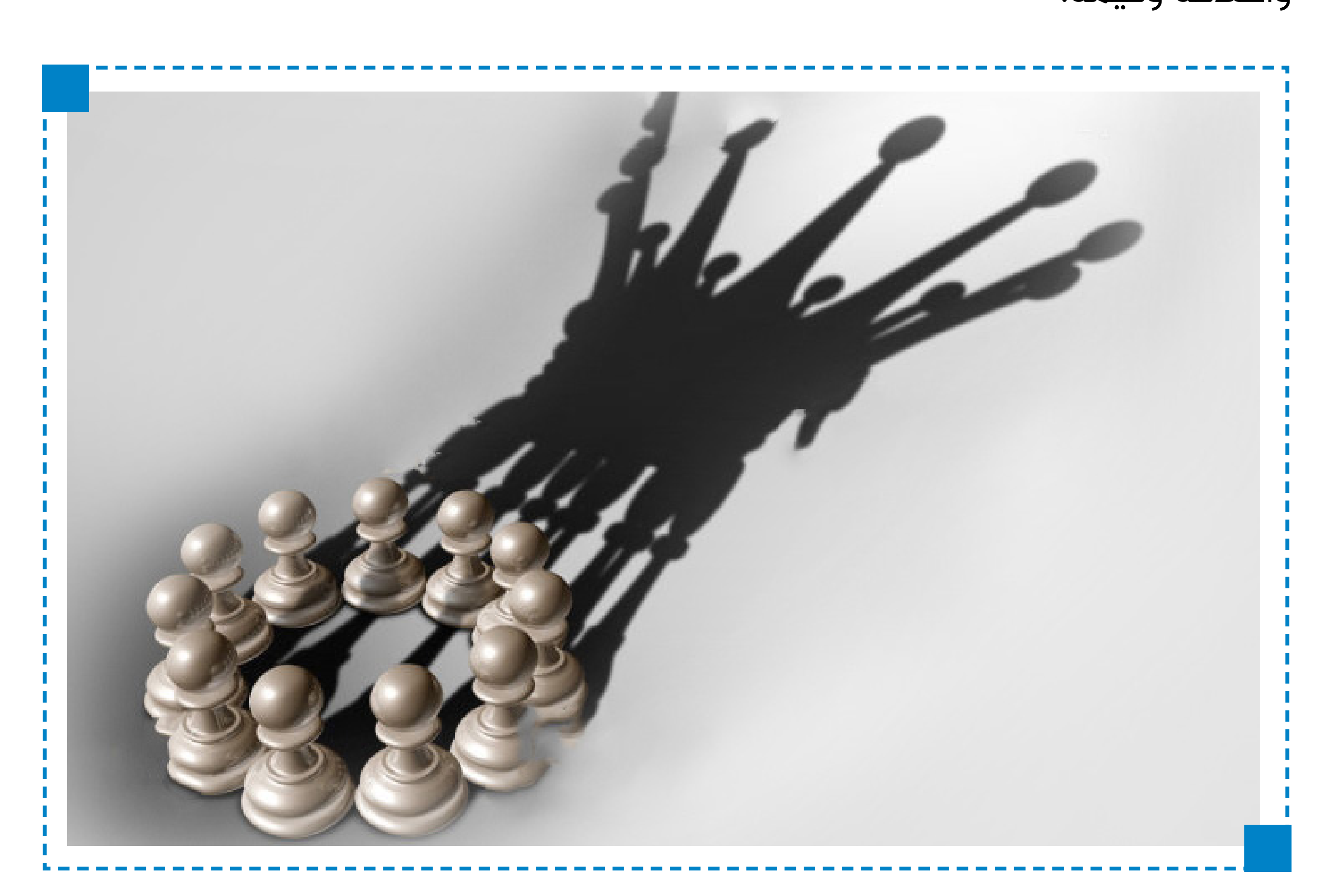
- ولقد **شاركت هذه الأحزاب في كل المحطّات السياسيّة التي صمّمها وأخرجها الانقلابيّون**، وفي مقدّمتها المشاركة في الانتخابات الرئاسيّة والمحلّية.

ولقد **تعاملت هذه الأحزاب مع النّظام في كلّ تشكّلاته بالمنطق والتأصيل نفسه الذي تعاملت به (السلفيّة الإرجائيّة) مع الأنظمة السياسيّة**، مع فارق بسيط وهو أنّ كثافة التأصيل والتبرير العقديّ والفقهي كانت أخفّ بكثير عند الأحزاب بحكم اشتغالها بالسياسة والشأن العامّ بخلاف السلفيّة الإرجائيّة التي كان مجال اشتغالها وتخصصها هو التعليم والفتوى.

لقد **كانت وما زالت هذه الأحزاب تستمدّ شرعيتها من (الاعتماد القانونيّ) الذي تمنحه وزارة الداخليّة**، وتستفيد من الأموال التي توزّعها الحكومات عليها في المحطّات الانتخابيّة، ويظهر قادتها ورموزها على وسائل الإعلام التي صُنعت كلّها ودون استثناء على أعين المخابرات في خطّها التحريريّ وفي طاقمها المسيّر سواءً، وتقبل بالدستور الذي فصّله النّظام على مقاسه وغيّره وعدّله أكثر من مرّة وتجعله في كلّ نزاع شكليّ معه هو المرجع والحَكَم.



ولقد أصبح لهذه الأحزاب في ظلّ هذه التوازنات السلطويّة والتنازلات السياسية والتفكير الخطّي البراغماتيّ في أسوأ مظاهره سفراءُ ووزراء ومديرون تنفيذيّون في الوزارات ورؤساء بلديات ومنتخبون في البرلمان و مجلس الأمّة. وليس ذلك في الحقيقة هو ما تُنتقَد عليه هذه الأحزاب لو أنّ كلّ هذه الجهود والتنازلات والتوافقات والأوقات المهدرة والأمانيّ التي شغلوا بها الشعب الجزائريّ لأكثر من عقدين من الزمن أثمرت تقدّماً في ميدان كان منذ الجلاء العسكريّ الفرنسيّ حكراً على المستبدّين والفاسدين والخونة والعملاء، ولو أنّها أثمرت اختراقاً لهذا الواقع قرّب الصالحين المصلحين في الجزائر من مواقع السلطة والقرار والتأثير، ولو أنّها قلّلت من مستويات العمالة والخيانة والوظيفيّة في دوائر السلطة، ولو أنّها حفظت على الشعب تماسكه ووحدته وهويّته وأخلاقه وقيمه.



لم يتحقّق من ذلك شيء للأسف، ولن يتحقّق في المدى المنظور ما دامت هذه الأحزاب متمسّكة بنفس المنهج والأساليب التقليديّة، وتنطلق من ذات المنطلقات التي كانت سبباً في تحوّلها إلى (أحزاب وظيفيّة) في ظلّ (نظام وظيفيّ).

ولقد أصبح ظاهراً وجليّاً في الجزائر في السنتين الأخيرتين عجز هذه الأحزاب كلّها عن تقديم أيّ بديل أو تشكيل أيّ ضغط أو القدرة على الحشد فضلاً عن مغالبة النّظام ومزاحمته على الأرض أو اقتراح حلول ومسالك تغيير خارج الصندوق، كيف وهي وليدة هذا الصندوق نفسه وصنيعة من يمتلك مفاتيحه وشفرته؟! ولقد جاء في مراسلة داخليّة لحزب حركة مجتمع السلم (حمس) الصادر يوم ٢٠١٩/١/٥ أنّ :

(المعارضة غير قادرة على مواجهة النّظام السياسيّ رغم ضعفه، وغير مستعدّة لتحريك الشارع أو تقديم بدائل أخرى).



هذا والنّظام في أضعف حالاته وأسوأ مراحله، فكيف لو تغيّرت الظروف والمعطيات واستعاد زمام المبادرة وامتلك أسباب القوّة من جديد وأعاد ترميم نفسه وإعادة تشكيل نواته الصلبة وبناء منظومته؟!

إذا عدنا إلى ظاهرة عزوف الشعب والنّخب عن المشاركة في الشأن العامّ والسياسيّ منه خاصّة إذ هو المقصود أصالة، واستصحبنا قاعدة أنّ الواقع لا يقبل الفراغ وسيملؤه الجسم الحاضر المتحيّز، فإنّ كلّ ما سوف يحدث في الشأن السياسيّ لن يعدو تكرار واستنساخ النماذج السابقة وتدوير الأوجه القديمة وطرح أفكار ومشاريع من داخل المنظومة نفسها، لأنّ الشخصيات والأحزاب تتلقّى نفس المدخلات والمؤثرات ولها نفس العلاقات ونشأت في نفس الظروف والسياقات وعاشت تجارب متشابهة أو متطابقة، ولأنّها جميعاً تفتقد الخيال السياسيّ والجرأة والحزم والقدرة على المبادرة والمباغتة وإنعاش الواقع المتردّي بأطروحات مبتكرة تحرّك الساكن، وتحيي قدراً من الأمل لدى الشعب الجزائريّ وتنجح في استقطابه إليها وحشده وإلهامه وقيادته.

وليس هذا التشخيص في الحقيقة مقتصراً على الحالة الجزائريّة، وإنما يصحّ تعميمه على العالم العربيّ كله مع احتفاظ كل شعب وبلد بخصوصياته التي لن تؤثّر في اشتراكه مع غيره في الملامح الكبرى لهذه الأزمة. وهو أمر مفهوم جدّا يفسّره أن شعوب هذه الأمة تمتلك من المشتركات والقواسم الكبرى في الدين واللغة والرصيد الحضاري والنّضال السياسيّ والماضي التاريخيّ ما يجعل تقسيمها إلى وحدات تمتلك كلٌّ منها خصائص مختلفة وجذريّة تعسّفاً ينافي الحقائق على الأرض، كما أن النظام السياسيّ العربيّ كلّه متشابه في نشأته وخصائصه وعلاقاته بمنظومة الهيمنة العالميّة من جهة وفي أساليب وأشكال إدارته للدولة وعلاقته مع الشعوب من جهة أخرى.

الخلاصة: أنّه لا أمل يُرجى من كلّ ما تطرحه الأحزاب السياسيّة في الجزائر، تستوي في ذلك الأحزاب الإسلاميّة مع غيرها.



ولعلّ ممّا يبعث الأمل بعد قطع الأمل في الأحزاب، أنّ الكيانات السياسيّة في الجزائر لا تمثّل عمقاً شعبيّاً حقيقيّاً، ولا فكرة أو رسالة تستحقّ النظر فيها ويحزن الجزائريّ إذا انتكست أو هُزِمت، وأنّ ألوفاً مؤلّفة من الجزائريّين لا علاقة لهم بهذه الأحزاب ولا بما تروّج له وتدعو إليه وتناضل في سبيله، وفيهم من الطاقات والكفاءات ما يمكنه تغيير المعادلة وقلب قواعد اللعبة.

فما الذي يحول بينهم وبين ذلك إذن؟

سيكون الجواب غير مكتمل قبل أن ننهي تشخيص الحالة الجزائريّة من جميع جوانبها.

فما زال للحديث بقيّة.

حـالات التمــرد داخل الجيش المصري

محمود جمال

مقدمة

ليس الجيش في مصر كتلة مصمتة وإنما يحتوي على تكوينات وأفراد تختلف طبائعهم ونفوسهم ومبادئهم وأيدولوجياتهم. وكانت العقود السبعة الماضية شاهداً على ذلك التنوع، إذ كانت هناك اتجاهات متمثلة في عسكريين داخل الجيش المصري حاولت أن تعدل المسار في بعض الفترات، واختلفت تلك الاتجاهات في أساليبها وطرق التعبير عنها؛ فمنها ما توقف عند التفكير ومنها ما دخل في التنفيذ، ومنها ما نجح ومنها مـا فشل.

مثلت حركة الضباط الأحرار حركة تغيير فكرية وعملية نفذت انقلاباً عسكرياً، بدأ عبد الناصر تكوين التنظيم بحسب ما قاله السادات في كتابه "أسرار الثورة المصرية" في سبتمبر **١٩٤٩ م**، وهو ما أيدته شهادات بقية الضباط الأحرار في كتبهم أو مذكراتهم أو في أقوالهم أمام لجنة تسجيل تاريخ ثورة **٢٣ يوليو ١٩٥٢**[١].

وبحسب هذه المذكرات فإن هزيمة **١٩٤٨** كانت أهم أسباب غضب الجيش، وما شهدته من ضياع فلسطين وفضيحة الأسلحة الفاسدة، بالإضافة إلى الفساد الكبير في الجيش، والاستبداد الذي يعانيه الشعب المصري. ويذكر محمد نجيب في مذكراته التي نُشرت عام **١٩٨٤ م** بعنوان "كنت رئيساً لمصر" أنه: " كانت منشورات الضباط الأحرار تملأ وحدات الجيش.. وأحياناً كانت تخرج إلي المدنيين.. وكانت تتكلم عن فساد الحكم وتفضح عيوبه، وتصرخ في وجه انحرافات قادة الجيش، وتطالب بالإصلاح والتغيير.



صدر المنشور الأول للضباط الأحرار في أكتوبر **١٩٥٠م** ، تحت عنوان (نداء وتحذير) جاء فيه: " إن الضباط الأحرار جزء لا يتجزأ من الشعب، وإذا كان الشعب يُحكم حكماً ملكياً مستبداً، فإن الجيش هو الآخر يخضع لنفس الظروف منذ سيق إلى مجزرة فلسطين دون رأي ودون استعداد، وفُرضت عليه الخطط الفاسدة والأسلحة الفاسدة"[٢].

---

(١) كتاب محمد نجيب زعيم ثورة أم واجهة حركة .. د/رفعت يونان ص ٢٣ ، رابط

(٢) كتاب "كنت رئيساً لمصر" ص ٩٢، الرابط

٢ كما يتفق الكثيرون على أن نظام فاروق كان فاسداً ومستبداً، يتفق الكثيرون أيضاً أن عبد الناصر ومجموعته انحرفوا عن أهـداف ومبادئ يوليو **١٩٥٢ م** ، ومن هنا جرت محاولتان للانقلاب على مجلس قيادة الثورة وعلى عبد الناصر:

- **في مــارس١٩٥٣م** ، حاول قائد أركـان حرب قسم قوات القاهرة (تسمى الآن: المنطقة المركزية) الضابط محمد رشاد مهنا تنفيذ انقلاب عسكري [٣] ، ولكن تسربت أنباء المحاولة وفشلت، وأذيع نبأ الحكم على رشاد مهنا في **٣٠ مــارس١٩٥٣م**.

- **وفي إبريل ١٩٥٤** ، وبعد عزل محمد نجيب، تحرك الضابط القيادي بسلاح الفرسان أحمد المصري، وحاول تنفيذ انقلاب على عبد الناصر، وقد أتيح له أن يتحدث عن دوافعه في حديث مع الإعلام المصري، ففي بداية اللقاء سأل المذيع الضابط أحمد المصري بوضوح شديد هل قمت بمحاولة انقلاب على جمال عبد الناصر؟ فكانت إجابته "نعم، حدث في **إبريل ١٩٥٤م**، وما كانت قضية محمد نجيب بحد ذاتها هي المحك، بل كانت عملية تفريغ الثورة أول بأول من رجالها أو أبنائها، وقد تكررت هذه المسألة أكثر من مرة، وظهر أن مجلس الثورة ينتهج نهجاً بعيداً تماماً عن أهداف الثورة، ولعل أهمها من وجهة نظري هي الديمقراطية والحريات العامة" [٤].

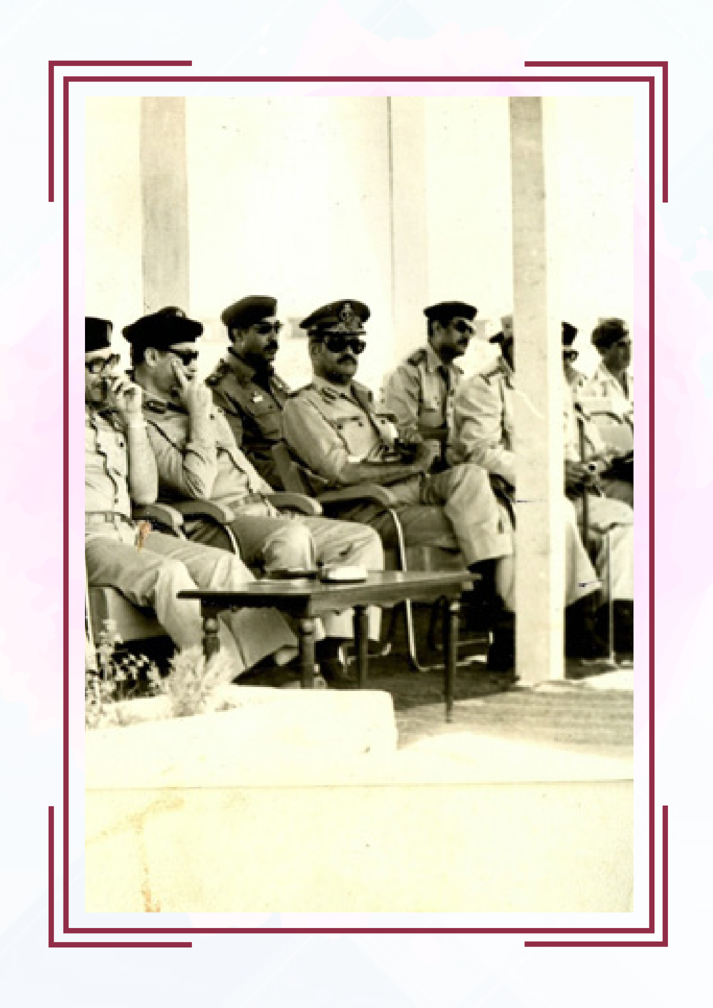


٣ وبعد فشل هـذه المحاولة سيطرت مجموعة عبد الناصر على الجيش، فلم يحصل تمرد حتى نهاية عصر عبد الناصر، لكن يمكن تسمية هذه الفترة الطويلة بـ "الانقلاب الصامت" الذي يتمثل بنزاع مكتوم بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، ويرى البعض أن النزاع بين الجيش والرئاسة إنما تأسس وترسخ في تلك الفترة .

وكان من طبيعة الأمور أن يسعى عبد الناصر إلى إزاحة عامر عن المشهد بأي شكل، وهو ما انتهى برواية انتحار عبد الحكيم عامر بعد هزيمة **١٩٦٧م** ، وهو الأمر الذي يؤكد مقربون من عامر أنه كان حادثة قتل؛ فقد روت الممثلة برلنتي عبد الحكيم وكانت زوجة عامر أنها اطلعت على صورة التقرير الطبي الأصلي الذي يؤكد وفاته مسموماً، وذكرت أن عامراً أخبرها بمخاوفه من الاغتيال للتخلص مما يملكه من معلومات، وأنه أفضى إلى صلاح نصر رئيس المخابرات العامة حينئذ بهذه المخاوف؛ إذ توقع أنهم سيجعلونه «كبش فداء» للهزيمة، وأن الحديث عن تخاذل الجيش وقادته هو بمثابة تحضير لقتله. وحاول نجله جمال عامر إعادة فتح التحقيقات في وفاة أبيه خلال عهد مبارك، لكن زكريا عزمي رئيس الديوان حينها طالبه بإغلاق هذا الموضوع بتعليمات من مبارك لدواعٍ أمنية. وأكد جمال أن المشير قُتل بالسم، بعد ما "أعطوا له جرعة مات بعدها بـ ٥ دقائق، لأنها طبقاً لآراء خبراء الطب الشرعي، كانت كفيلة بقتل ٥٠ شخصًا".

عصر أنور السادات:

١ قوبلت سياسة السادات بمعارضة شديدة بعد عدة أشهر من تنصيبه رئيساً، وكان وزير الدفاع في ذلك التوقيت هو الفريق محمد فوزي (الذي عُيِّن في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٧م). قدم فوزي استقالته من جميع مناصبه في **١٤ مايو ١٩٧١**[٥] تضامناً مع بعض الوزراء احتجاجاً على سياسة السادات، ثم اعتُقِل مع عدد كبير من كبار المسؤولين السابقين وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، لاتهامه بالتآمر ضد الرئيس فيما عُرف بثورة التصحيح وحوكم عسكرياً، ورغم أن السادات أصدر قراراً بإعدامه إلا أنّ المحكمة العسكرية رفضت باعتبار أن قائد الجيش لا يُعدم ألا بتهمة خيانة الوطن والاتصال بالعدو أثناء الحرب، ثم صدر العفو عنه عام **١٩٧٤** . وقد أوضح فوزي خلافه مع السادات وحقيقة تفكيره في تنفيذ انقلاب في لقاء مع الإعلامي عماد الدين أديب عام **١٩٩٥م**، وذكر فيه أن السادات لم يكن يريد حرباً حقيقية مع إسرائيل، بل كان له تواصل سري مع الأمريكان والإسرائيليين، وهو ما كشفته المخابرات الحربية وقتها، وكان هذا بحسب كلامه السبب الرئيسي في الخلاف بينه وبين السادات [٦].



٢ كوَّن مجموعة من طلاب الكليات العسكرية تنظيماً عُرف فيما بعد باسم "تنظيم الكلية الفنية العسكرية" عام **١٩٧٤ م** ، وكانت هذه المحاولة أحد أهم أشكال محاولات التغيير العسكرية، وتشير هذه المحاولة إلى حقيقة مهمة، وهي اختلاف الدوافع التي تدفع الطلاب إلى الالتحاق بالكليات العسكرية، فمنهم من يراه وسيلته لمحاربة إسرائيل، ومنهم من يريد التمتع بالمزايا الخاصة الممنوحة للعسكريين، ومنهم من يلتحق بالجيش ويصطدم بخطأ تصوره فيسعى لتصحيح الوضع.

وقد بدأ تنظيم الكلية الفنية العسكرية متبنياً فكر الجهاد القائم على تغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة؛ إذ إنها في تصوّره "أنظمة كافرة" والواجب تغييرها بالقوة. أُسس التنظيم في عام **١٩٧٣** على يد الدكتور صالح سرية، الفلسطيني الأصل الأردني الجنسية[٧]، الذي نجح في استقطاب بعض طلاب الفنية العسكرية ثم طلاب الكلية الجوية، ويعد طلال عبد المنعم الأنصاري ابن الشاعر السكندري الراحل عبد المنعم الأنصاري الرجل الثاني بالتنظيم، وهو من مواليد محافظة الإسكندرية عام **١٩٤١** وكان أحد المدبرين الأساسيين لعملية الهجوم على الكلية الفنية العسكرية. ويأتي بعده كارم الأناضولي الطالب بالفنية العسكرية، ويحيى هاشم من مواليد القاهرة ومن خريجي كلية الحقوق جامعة القاهرة والذين عُين وكيلاً للنائب العام عقب تخرجه [٨] .

---

(٣)محمد رشاد مهنا.. أول من فرمتهم يوليو من قياداتها، مدونات الجزيرة، تاريخ النشر ٢٥ أبريل ٢٠١٨ م، تاريخ النشر ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨ م، الرابط

(٤)ضابط الأحرار الذي انقلب علي عبد الناصر، لقاء متلفز، الرابط

(٥)وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة يونية ١٩٦٧ – مايو ١٩٧١، الرابط

(٦)حصرياً: الفريق أول محمد فوزي شاهد على العصر في مقابلة مع عماد أديب ١٩٩٥ ، "الحلقة الثامنة والأخيرة"، الرابط

(٧) تنظيم "شباب محمد" أو "الفنية العسكرية"، بوابة الشروق، تاريخ النشر ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨ م، تاريخ الدخول ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨ م، الرابط

(٨) تنظيم الفنية العسكرية، بوابة الحركات الإسلامية تاريخ النشر ٠٦ فبراير ٢٠١٤ م، تاريخ الدخول ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨ م، الرابط

٣ منذ عام **١٩٨١م** وحتى الآن يلف الغموض عملية مصرع وزير الدفاع الفريق أحمد بدوي ومعه **١٣** قائد من قيادات الجيش في تحطم الطائرة العسكرية. وبحسب ما رواه الضابط علوي حافظ وهو أحد الضباط الأحرار في كتابه "الفساد" فربما كان الفريق أحمد بدوي غير راضٍ علي نهج المؤسسة العسكرية في فترة السادات ونائبه حسني مبارك، وأن بدوي ربما كان يفكر في الانقلاب العسكري وهو الأمر الذي اكتشفه السادات فتخلص منه [٩]. وكانت قضية تسلح الجيش من أهم نقاط الخلاف، إذ كان يتربح منها السادات ورجاله، ولم تكن تخدم الجيش المصري.



٤ يُعد اغتيال السادات من أهم عمليات التمرد داخل الجيش المصري، إذ قام بالاغتيال مجموعة من ضباط الجيش، اعتراضاً على اتفاقية كامب ديفيد وعلى حملات القمع التي شنها السادات على الإسلامين والمعارضين بشكل عام، ولكن المشكلة أنهم لم يكونوا يملكون تصوراً عن كيفية السيطرة على الأوضاع بعد اغتيال السادات لقلة عددهم، وركزوا فقط على التخلص من رأس النظام.

إن من نفذوا عملية مقتل الرئيس السادات هم مجموعة من الضباط كانوا يراقبون ما يحدث على الساحة السياسية، وهم خالد الإسلامبولي وهو المنفذ الرئيسي للعملية وقد كان ضابطاً بالجيش المصري "أُعدم"، وعبود الزمر الذي كان أيضاً ضابطاً بالمخابرات وشارك في تنفيذ وتخطيط العملية، وحسين عباس "أعدم" الذي كان رقيباً متطوعاً بالقوات المسلحة بالدفاع الشعبي، وهو قناص بارع لذلك كان أول من أطلق الرصاص على الرئيس السادات [١٠]. كذلك أيضاً عطا طايل حميدة رميح "أعدم" وهو كان ملازم أول مهندس احتياط وهو من ألقى قنبلة اليد على المنصة [١١].

---

(٩) أسرار استشهاد المشير أحمد بدوي ولا يزال الغموض مستمر، أرشيف مصر، تاريخ النشر ٢٣ أبريل ٢٠١٧ م، تاريخ الدخول ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨ م، الرابط

(١٠) اغتيال السادات: القصة الكاملة لاغتيال الرئيس المصري، الرابط

(١١) مجند مصري يروي تفاصيل اعدام قتلة السادات.. سألتهم قبل إعدامهم: هل تدخنون السجائر "صور و فيديو "، الرابط

ما بعد ثورة يناير :

١ يــرى البعض أن نيــة الانقلاب العسكــري بدأت من أول لحظة **٢٥ يناير** ، وربما قبلها أيضاً، بهدف العودة إلى السيطرة على الأمور بعد تهميش مبارك للجيش في السنوات الأخيرة من حكمه ونيته توريث الحكم لابنه الذي لا ينتمي للعسكر، وأن هذا هو سر تعاملها الإيجابي مع ثورة يناير. وبعد انقلاب **٢٠١٣** ، سعى السيسي للسيطرة على الأوضاع داخل الجيش المصري ليتحول من الحكم العسكري إلى حكم الفرد الواحد، وتمثل ذلك بخطوات عديدة من أهمها: إخراج **٣٦** قائد عسكري من المجلس العسكري، ويطلق البعض على هذه الخطوة بأنها "انقلاب داخل الانقلاب" بمعنى أنها انقلاب السيسي على المجلس العسكري.

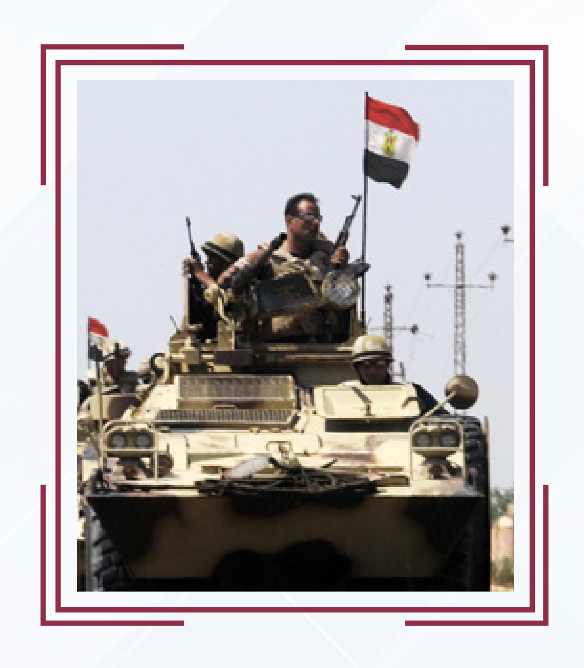
٢ دفعت الجرائم وسلسلة المذابح والتصفيات الجسدية التي نفذها العسكر ما بعد الانقلاب العسكري، والتي أدت إلى مقتل الآلاف وإصابة عشرات الآلاف واعتقال مئات الآلاف، فضلاً عن تردي الأحوال الاقتصادية، دفع كل هذا إلى ظهور مجموعات داخل الجيش المصري حاولت تنفيذ تغيير بالقوة.



وكان أبرز تلك المحاولات في تاريخ **٢٠١٥/٦/١٦** إذ اعتُقل **٢٦** ضابطاً مصرياً برتب مختلفة، منهم ضابطان برتبة عميد، وأربعة ضباط برتبة عقيد، وثلاثة ضباط برتبة مقدم، وسبعة عشر ضابطاً برتبة رائد، وضابطان برتبة نقيب، ووُجـهـت لهم تهم ارتـكـاب جريمة محاولتهم بالقوة قلب وتغيير دستور البلاد، واحتلال بعض المباني العامة ومرافق ومؤسسات الدولة ومنها: مقر وزارة الدفاع وإدارة المخابرات الحربية والاستطلاع، ومبنى الإذاعة والتليفزيون، ومدينة الإنتاج الإعلامي، ووزارة الداخلية وقطاع الأمن الوطني. والاتفاق على عدم طاعة رئيس الجمهورية ومناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجال الداخلي والخارجي.

واتُّهم الرائد مصطفى محمد مصطفى، بصفته موظفاً عاماً بأنه أفشى سرًا من أسرار الدولة، وفي ٢٠١٥/٨/١٦ أصدرت المحكمة العسكرية مصرية حكمها في القضية وتراوحت الأحكام بين ٢٥ عاماً و15 عاماً و ١٠ أعوام. كما حُكم غيابياً على الدكتور حلمي الجزار، القيادي بحزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، ومحمد عبد الرحمن، عضو مكتب الإرشاد في الجماعة، بالسجن ٢٥ عاما[١٢].

٣ من جهة أخرى فإن بعض العسكريين هاجروا إلى الجماعات المسلحة، حيث اقتنعوا بأن العمل الجهادي هو الوسيلة المناسبة للتغيير، وهي ظاهرة متكررة في العقود الماضية، ومن أبرز هؤلاء الضباط: هشام على عشماوي مسعد، وضابط الشرطة عماد عبد الحميد، والضابط وليد بدر.



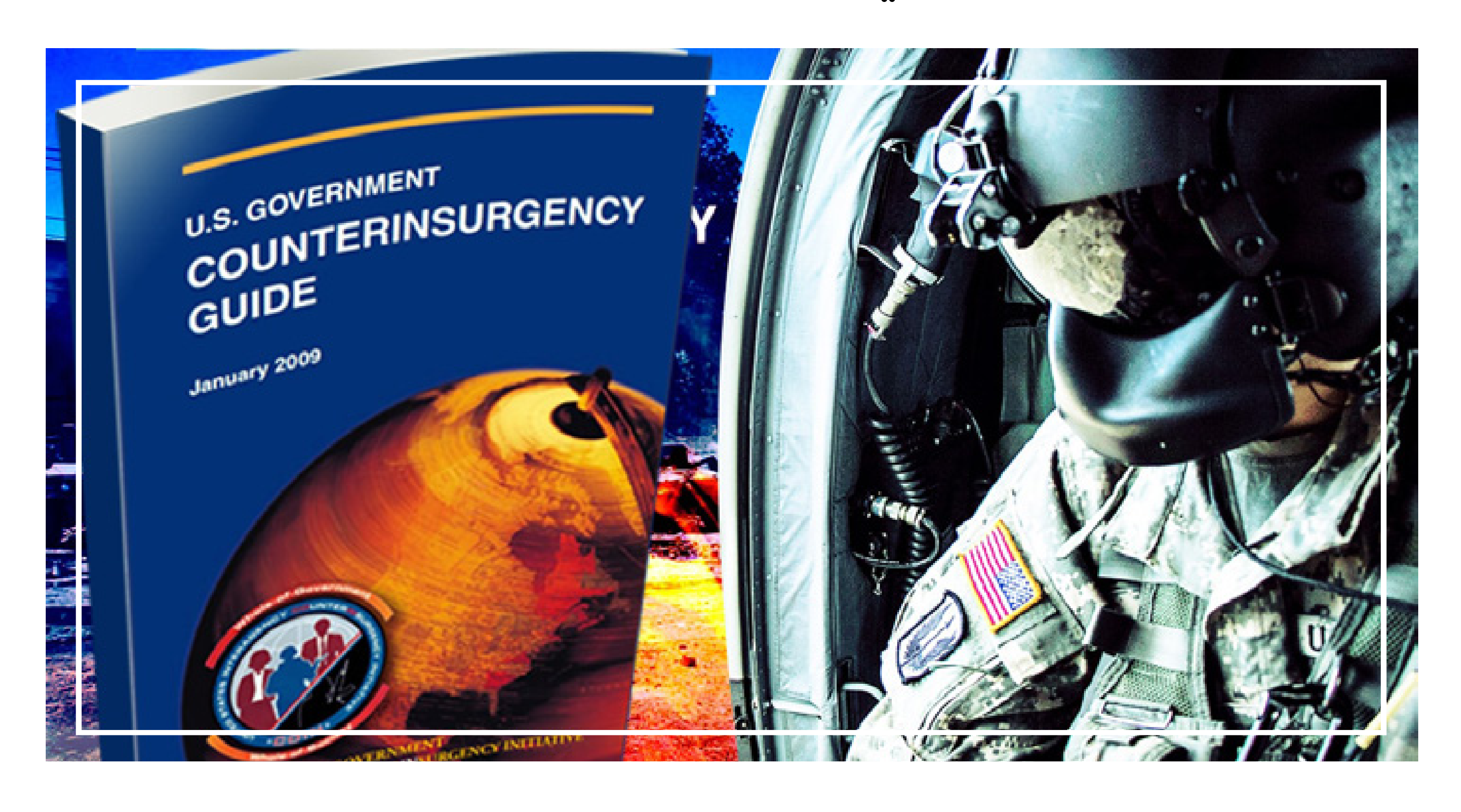
ختاماً: في مختلف مراحل تاريخ الحكم العسكري ظلت ثمة مجموعات داخل الجيش المصري تحاول تصحيح المسار لإعادة الجيش إلى الدور المنوط به، ولهذا يتوقع البعض أن ثمة من يراقب ويشاهد من العسكريين ما يحدث الآن من تغيير للعقيدة المصرية الوطنية وتعزيز التقارب مع العدو الإسرائيلي والتنازل عن أجزاء من أراضي البلد، والتدهور العام في سائر المجالات، والتنكيل الذي يشمل الجميع مدنيين وعسكريين.

”ويري آخرون أن سياسة السيسي ستزيد من الشرائح التي ترغب في تغيير الوضع القائم داخل الجيش المصري، وفي مستويات مختلفة داخل هيكل الجيش المصري، ومن المرجح أنهم لن يلجأوا إلى المحاولات القانونية والسياسية التي قد أثبتت فشلها وكتبت شهادة وفاتها، ولكنهم سيسلكون طرقاً أكثر خشونة لمواجهة ذلك النظام الذي نكل وما زال ينكل بكل من يطالب بالتغيير، وخاصة بعد أن أعلن رأس هذا النظام أنه على من يرغب في التغيير فعليه أن يتخلص منه أولاً.“

(١٢) محكمة عسكرية تحبس ٢٦ ضابطاً وقياديين بالإخوان بتهمة الانقلاب، العربي الجديد، تاريخ النشر ١٦ أغسطس ٢٠١٥ م، تاريخ الدخول ٢٨ ديسمبر ٢٠١٨ م، الرابط

الإرشادات المعاصرة لمكافحة التمرد

(مترجم من: الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد)



لقد حددت الخبرات الحديثة لمكافحة التمرد مجموعة مهمة من الإرشادات الإضافية التي يتعين أخذها في الاعتبار من أجل تحقيق النجاح. ومن بين تلك الإرشادات:

١ استخدام المستوى المناسب من القوة

إن أي استخدام للقوة يولد مجموعة من ردود الأفعال. وفي بعض الأحيان قد يكون من الضروري بذل مجهود خارق من أجل تدمير أو تخويف العدو وطمأنة السكان. وغالبا ما يتعين قتل العناصر المتمردة المتطرفة. وعلى أي حال، فمع ذلك ينبغي على قوات مكافحة التمرد أن تحسب بعناية نوع وكمية القوة التي يلزم استخدامها، ومَن سوف يستخدمها ببراعة في أي عملية. فالعملية التي يُقتل فيها خمسة متمردين ستأتي بنتائج عكسية تماماً في حالة ما إذا أدت الأضرار الشاملة التي نتجت عنها إلى استقطاب خمسين متمردا أو أكثر.

في بيئة مكافحة التمرد، يتعين على القادة إقرار مستويات مناسبة ومحسوبة من القوة، واستخدام هذه القوة بصورة دقيقة ومحددة عند تنفيذ المهمة دون إحداث أي أذى أو خسائر غير ضرورية في الأرواح. وفي العادة، فإن قوات مكافحة التمرد يمكن أن تستخدم التصعيد المتدرج للقوة، مثل إجراءات استخدام القوة للتقليل من المخاطر المحتملة لفقدان حياة الأشخاص. وهذه الإجراءات تكون مناسبة تماما أثناء عمليات الإنزال وعند نقاط التفتيش والحواجز المرورية في الطرق. كما أن زيادة أو تصعيد قوة الإجراءات تشير إلى استخدام وسائل قوة أقل عندما يكون من المرجح أن يحقق هذا الاستخدام النتائج المرغوبة، ويمكن للجنود ومشاة البحرية القيام بذلك دون تعريض أنفسهم والآخرين أو المهمة للخطر.



تصعيد وزيادة القوة وإجراءات زيادتـها تدريجـيا لا يحد من الحق في الدفاع عن النفس، ولا من استخدام القوة المميتة عندما تكون هذه القوة ضرورية من أجل الدفاع ضد أي عدوان أو عندما تتضح النوايا العدوانية. ويتعين على القادة التأكد من أن الجنود ومشاة البحرية تدربوا جيدا على هذه الإجراءات، والأهم من ذلك على طرق التعامل مع المواقف المختلفة، إذ يتعين على قادة الوحدات الصغيرة اتخاذ قرارات حياة أو موت في ثوان معدودة.

إن تولى مسئولية القوة أمر في غاية الأهمية أيضا. ففي حالة ما إذا كانت شرطة الدولة المضيفة تتمتع بسمعة مقبولة من حيث الكفاءة والنزاهة، فمن الأفضل لها أن تنفذ العمليات في المناطق الحضرية، حيث من المرجح أن يرى السكان أن استخدام هذه القوة أمر شرعي. ويكون هذا صحيحا حتى في حالة عدم تمتع قوات الشرطة بتسليح جيد أو عدم تمتعها بنفس القوة التي تتمتع بها الوحدات العسكرية. ومع ذلك، فإن الظروف والملابسات المحلية تؤثر على هذا القرار.

أما في حال ما إذا ثبت للبعض أن قوات الشرطة تمثل جزءا من مجموعة عرقية أو طائفية وتعمل على اضطهاد وقمع المواطن بصفة عامة، فإن استخدامها قد يأتي بنتائج عكسية. لذا فإن قوات مكافحة التمرد الفعالة هي تلك القوات التي تتفهم خصائص الشرطة المحلية والتصورات الشعبية عن كل من وحدات الشرطة والوحدات العسكرية. وهذا الفهم يساعد على التأكد من أن تطبيق هذه القوة مناسب ويدعم حكم القانون.



٢ التعلم والتكيف

إن قوة مكافحة حركة التمرد الفعالة عبارة عن منظومة تعليمية. حيث يمزج المتمردون بصفة مستمرة بين المراحل والتكتيكات العسكرية والسياسية. كما يتبادل المتمردون الذين يعملون على شكل شبكات المعلومات باستمرار عن مواطن ضعف عدوهم، حتى مع المتمردين الآخرين في مسارح العمليات البعيدة.

ومع ذلك فإن قوات مكافحة التمرد الماهرة يمكنها أن تتكيف مع ذلك على الأقل بنفس سرعة المتمردين. فكل وحدة تحتاج إلى القدرة على إبداء الملاحظات، وتعلم وتطبيق الدروس المستفادة، وتقييم النتائج. ومن ثم يتعين على القادة تطوير نظام فعال يعمل على تعميم أفضل الممارسات ضمن منظومة قيادتهم. وقد يحتاج القادة المقاتلين إلى البحث عن قوانين أو سياسات جديدة تخول أو تحقق التغيرات الضرورية. فانتقال المتمردين عبر مناطق العمليات بحثا عن روابط ضعيفة، يستلزم توافر كفاءة أعلى على مستوى قوة مكافحة التمرد.

٣ منح الصلاحيات للمستويات الأدنى

إن قيادة المهمة تتمثل في تسيير العمليات العسكرية عبر تنفيذها بصورة لا مركزية، وتعتمد على تنفيذ الأوامر من أجل إنجاز المهمة بصورة فعالة. كما أن القيادة الناجحة للمهمة تنتج عن القادة المرؤوسين في جميع الصفوف، والذين يعتمدون على روح المبادرة المنضبطة وفقا لغرض القائد من تنفيذ المهام. كما أنها تتطلب جوا من الثقة والفهم المتبادل (الدليل الميداني ٦-٠). وهذه هي الطريقة المفضلة لدى الجيش وقوات مشاة البحرية للقيادة والسيطرة على القوات أثناء جميع أنواع العمليات.

وفي قيادة المهمة، يزود القادة المرؤوسين بالمهمة اللازمة، وغرض القائد، ومفهوم العمليات، والموارد المناسبة والكافية لإنجاز المهمة. وتفوض القيادة العليا الصلاحيات للمرؤوسين لاتخاذ القرارات الواجبة طبقا لغرض القائد. كما أنهم يتركون كافة التفاصيل التنفيذية لمرؤوسيهم، ويتوقعون منهم استخدام المبادرة والرأي السديد لإنجاز المهمة.



تتناسب غالبا قيادة المهمة مع الطبيعة المختلطة لعمليات مكافحة التمرد، فعادة ما يستوعب القادة المحليون الأوضاع في منطقتهم بشكل أفضل. وبرعاية قيادة المهمة، يمكنهم استخدام الموارد المطلوبة أو التحكم فيها من أجل تنفيذ العمليات الاستخبارية اللازمة في الوقت المناسب، وتنفيذ عمليات تكتيكية فعالة، وإدارة العمليات الاستخباراتية والعمليات المدنية - العسكرية.



وهكذا فإن عمليات مكافحة التمرد الفعالة تصبح لا مركزية، وتفوضها القيادة العليا إلى مرؤوسيها من أجل دفع أكبر قدرات ممكنة قدر المستطاع إلى المستويات الدنيا. كما تشجع قيادة المهمة المرؤوسين على المبادرة وتسهل عملية التعلم التي ينبغي أن تحدث في كل مستوى. ومن الخصائص الرئيسية لقوة مكافحة التمرد أن تتمكن من التكيف والتفاعل على الأقل بنفس سرعة المتمردين.

حرب النظام العالمي أم دفع الصائل المباشر؟



كرم الحفيان

مقدمة

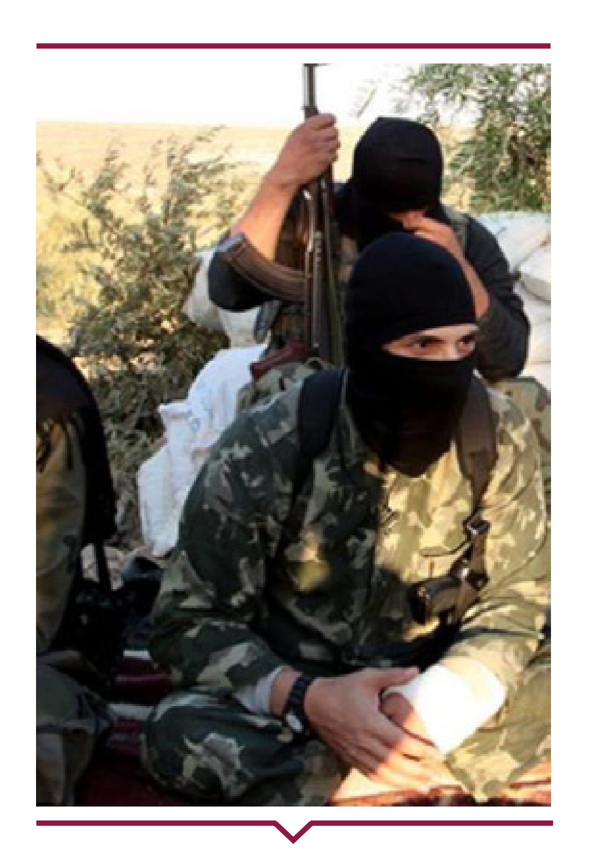
بعد أن فرغنا في المقالة السابقة من استعراض أوجه الخلاف في الخاصية الأولى من خصائص الجهاد العالمي عند بن لادن وعزام، والممثلة بـ"جهاد المهاجرة" عند بن لادن، تلك النسخة القائمة على: الاستقلال بمشروع سياسي جهادي عن مجاهدي البلاد المضيفة، وعلى المشاركة الكثيفة المؤثرة في الاقتتالات الداخلية، و"جهاد المناصرة" عند عزام، المقتصرعلى مؤازرة الساحات المشتعلة وتجنب الدخول في النزاعات الداخلية بين المجاهدين.

نعرّج في الأسطر القادمة على أبرز ملامح الخاصية الثانية، ونبدأ بفكرة **"حرب النظام العالمي"** عند بن لادن المؤلفة من شقين:

الشق الأول : عسكري قتالي، ويتلخص بالاشتباك الشامل مع رأس النظام العالمي (أمريكا والغرب) لاستنزافه وإجباره على الانكفاء ورفع هيمنته على العالم الإسلامي، وآنـذاك يكون التحرك ضد الأنظمة المحلية لإسقاطها وإقامة الخلافة.

الشق الثاني: سياسي قانوني، ويتمثل باعتزال المنظومة القانونية العالمية والإقليمية (الأمم المتحدة وتوابعها)، وعدم الاعتراف بأي سلطة أو نظام حاكم ضمنها.

وفلسفـة الشق الأول لهـا ثلاثة تجليات

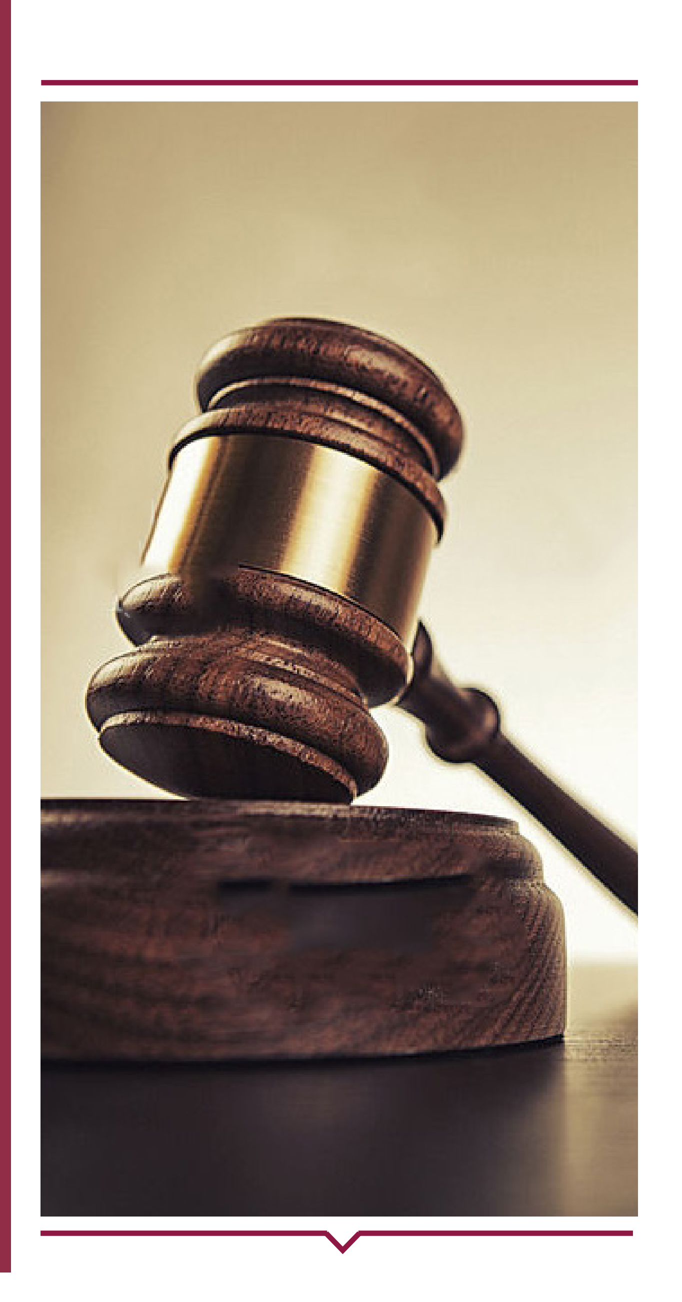


- **التجلي الأول (قتال الغربيين كافة)** : قتل وقتال الأمريكان وحلفائهم الغربيين واليهود مدنيين وعسكريين في أي بقعة ممكنة، كما جاء في البيان الأول للجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين في بداية عام **١٩٩٨** م، والذي صُدّر بتوقيع بن لادن "إن حكم قتل الأمريكان وحلفائهم مدنيين وعسكريين وقتالهم فرض عين على كل مسلم في كل بلد تيسر فيه" استناداً إلى قوله تعالى "وقاتلوا المشركين كآفةً كما يقاتلونكم كآفة" [١] .

- **التجلي الثاني (أولوية قتال أمريكا):** أولوية استهداف الأمريكان على غيرهم لأن "أمريكا هي رأس الكفر" و"أعداء الله اليوم كشجرة خبيثة ساقها أمريكي قطره **٥٠سم** وفروعه كثيرة متفاوتة الأحجام منها دول حلف النيتو وكثيرُ من الأنظمة في المنطقة، ونحن نريد إسقاط هذه الشجرة بنشرها في حين أن قوتنا وطاقتنا محدودة، فطريقنا السليم والفعال لإسقاطها هو بتركيزنا المنشار على أصلها الأمريكي" [٢].

(١) أيمن الظواهري، فرسان تحت راية النبي، الطبعة الثانية، نسخة إلكترونية، ص ١٨٦.

◆ **التجلي الثالث (ضرب العمق الأمريكي):** ضرورة "تركيز القتل والقتال على الشعب الأمريكي" لأن "السيادة والسلطة العليا في أمريكا هي للشعب وهو صاحب القرار الأول ويمثله مجلس النواب والبيت الأبيض"، ولإيقاف هذه الحرب من مصدرها الرئيسي وبالقوة القادرة على إيقافها بأسرع وقت.. الشعب الأمريكي"، ويكون هذا "بعمليات داخل أمريكا تفقده أمنه [٣] ، إضافةً إلى زيادة أعبائه المعيشية وخاصةً وقوده، عبراستهداف النفط خاصةً في الدول المصدرة لأمريكا، ويتم ربط جميع ما سبق بفقدان الأمن الذي سببته أمريكا وحلفاؤها في فلسطين والعراق وأفغانستان وباكستان والصومال[٤] وأدوات الاشتباك الأهم كانت "العمليات الاستشهادية" والتفجيرات وخطف الطائرات.



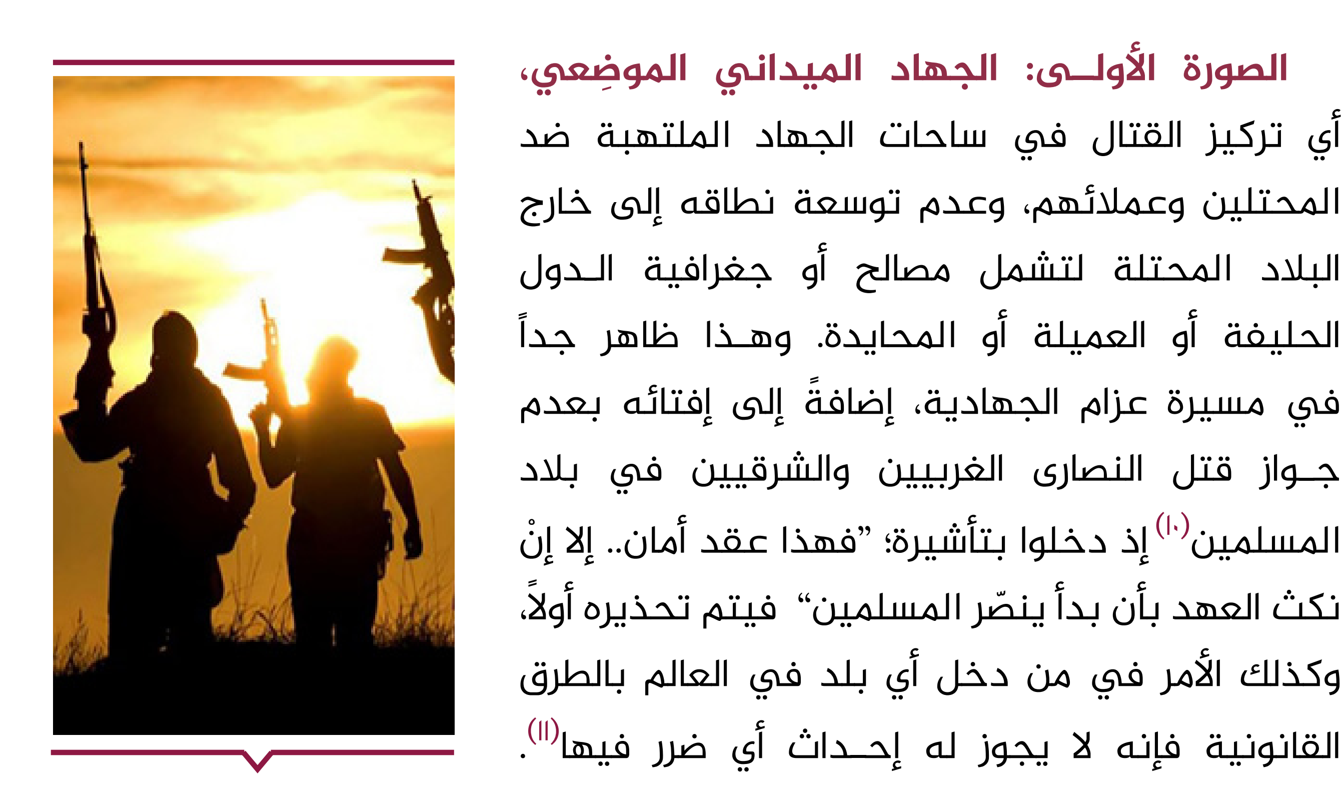
أما فلسفة الشق الثاني فعائدة إلى ما نقلناه في مقالة "**فرق الأحكام بين بن لادن وعزام**" من اعتقاد بن لادن بحرمة بل كفر المنضمين للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية، والمتحاكمين إلى محاكمها الحاكمة بالقوانين الوضعية [٥]، وبضلال التعاون[٦] مع ومداهنة الأنظمة والحكومات لأن هذا يتناقض مع مبدأ "الولاء والبراء"، ففي أثناء مقارنته بين منهج دولة العراق الإسلامية وغيرها من الجماعات العراقية المجاهدة مدح بن لادن نهج الأولى في "العلاقات الدولية" قائلاً: "كما يرفضون أن يداهنوا [٧] أي حكومة من حكومات العالم الإسلامي بدون استثناء وأبوا أن يتولوا المشركين لنصرة الدين..وهو غنيٌ سبحانه عن أن نشرك به لننصر دينه، ومحال أن تكون نصرة الدين بتولي الحكام الطواغيت المشركين"[٨].

أما الخاصية الثانية لنظرية عزام لعالمية الجهاد فذات شقين أيضاً:

- **الشق الأول: عسكري قتالي**، ويتمثل بالتركيز على قتال وطرد الاحتلال المباشر وعملائه، ثـم السعي لإقـامـة نظم إسلامية في الـبـلاد المـحـررة[٩].

- **الشـق الثـانـي: سياسـي قانـونـي**، ويتمثل بالتعاطي مع المنظومة القانونية الـعـالـمـيـة، والـتـرحـيـب ببناء عـلاقـات مـع الـــدول والـحـكـومـات.

وتنبثق فلسفة الـشـق الأول عند عـــزام مـن **"فقه دفـع الصائل"** في الشريعة الإسـلامـيـة وتطبيقاته المـعـاصـرة الـتـي تتجلى في صورتين:



الصورة الأولـى: الجهاد الميداني الموضِعي،

أي تركيز القتال في ساحات الجهاد الملتهبة ضد المحتلين وعملائهم، وعدم توسعة نطاقه إلى خارج البلاد المحتلة لتشمل مصالح أو جغرافية الـدول الحليفة أو العميلة أو المحايدة. وهـذا ظاهر جداً في مسيرة عزام الجهادية، إضافةً إلى إفتائه بعدم جـواز قتل النصارى الغربيين والشرقيين في بلاد المسلمين[١٠] إذ دخلوا بتأشيرة؛ "فهذا عقد أمان.. إلا إنْ نكث العهد بأن بدأ ينصّر المسلمين" فيتم تحذيره أولاً، وكذلك الأمر في من دخل في أي بلد في العالم بالطرق القانونية فإنه لا يجوز له إحـداث أي ضرر فيها[١١].

---

(٢) وثائق أبوت أباد، الوثيقة:٢٠١٢ - ٦١٠٠٠٠٠، SOCOM ص ١١١.

(٣) وثائق أبوت أباد، الدفعة الثانية، الوثيقة٤٢٤ - 10 CR-019-S-4-RJD-Original ، ص٤٣.

(٤) للمزيد: المصدر السابق.

(٥) انظر: فرق الأحكام بين بن لادن وعزام.

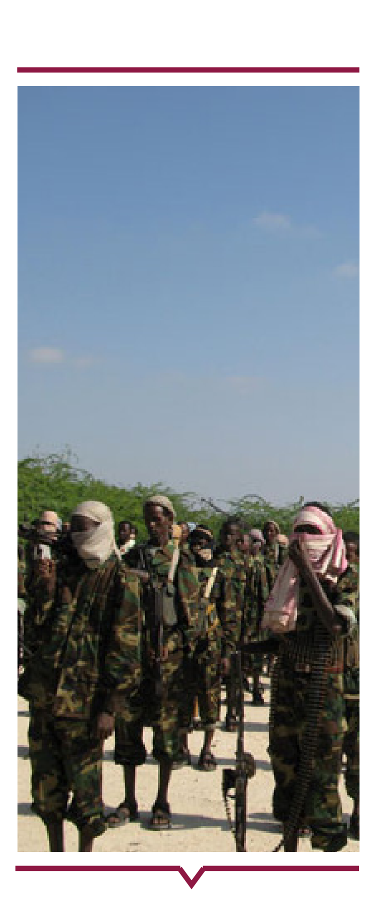
(٦) انظر: وثائق أبوت أباد، ص٩٥٧.

(٧) المداهنة هي التودد والتلطف والاعتراف بالشرعية، أما المهادنة فهي وقف اطلاق النار والمسالمة المؤقتة، والأولى مرفوضة عند بن لادن وهي تتعلق بالتوحيد والولاء والبراء، أما الثانية فجائزة بحسب الظرف. للمزيد في بيان صور المداهنة وخطورتها على العقيدة عند بن لادن: وثائق أبوت أباد، بيان الإيمان، ص٩٧٣.

(٨) أسامة بن لادن، السبيل لإحباط المؤامرات، ص١٠.

(٩) انظر: موسوعة الذخائر، المجلد الرابع، ص٨٤٩ .

الصورة الثاني: الجهاد المركزي الموضوعي، "يجب أن نركز جهودنا على أفغانستان وفلسطين، لأنها قضايا مركزية والعدو المحتل ماكر يحمل برنامجاً توسعياً في المنطقة كلها.. وحمايتها حماية للمنطقة كلها"، "من استطاع من العرب أن يجاهد في فلسطين فعليه أن يبدأ بها، ومن لم يستطع فليذهب إلى أفغانستان، وأما باقي المسلمين فإني أرى أن يبدأوا جهادهم بأفغانستان..لا لأن أفغانستان أهم من فلسطين، بل فلسطين هي قضية الإسلام الأولى" (١٢) ولكن لمعطيات أهمها: المعركة قائمة ومشتدة، والراية إسلامية واضحة، والإسلاميون سبقوا للقيادة، واستقلال القضية، والحدود مفتوحة، والشعب فريد (١٣).



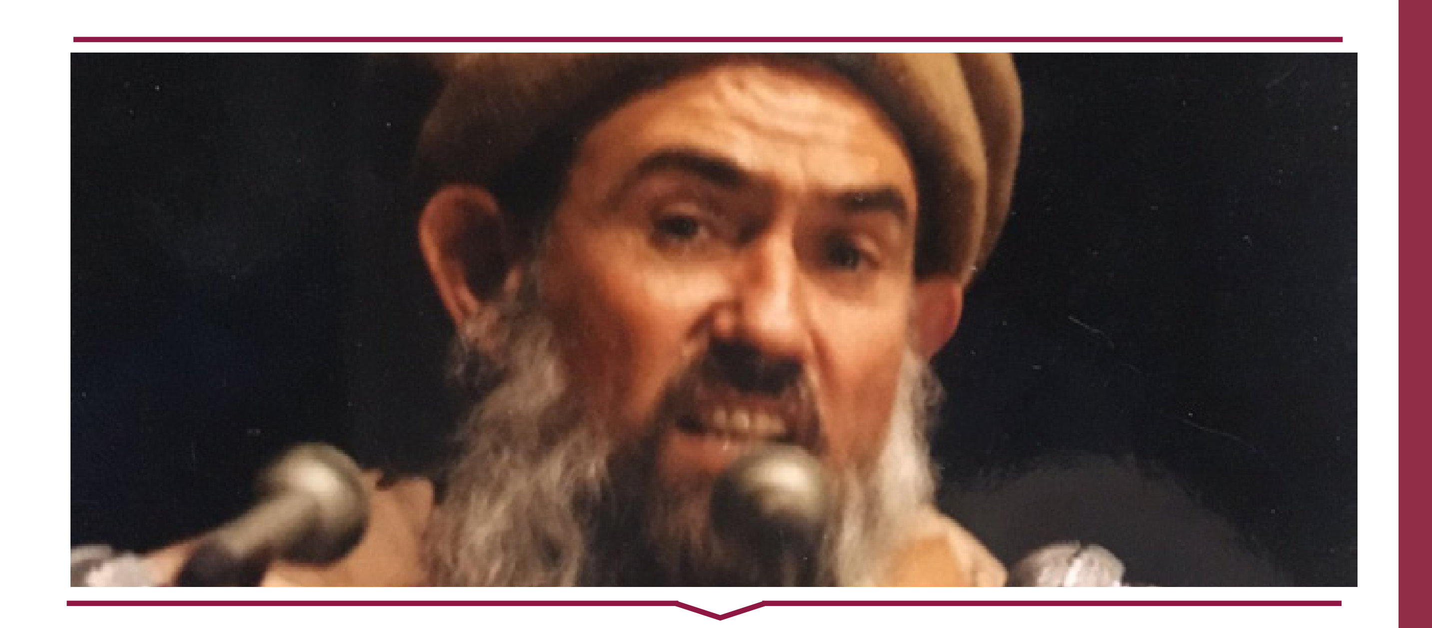
أما في ما يتعلق بالشق السياسي القانوني، فيؤمن عزام بأهمية تحصيل اعتراف سياسي وقانوني لأي دولة أو حكومة إسلامية ينشئها المجاهدون، ويرحب بذلك، وقد خطب بعد أسبوعين من تشكيل أول حكومة للمجاهدين في أفغانستان مطلع **١٩٨٩م**، فكان من جُملة ما قال إن رئيس دولة المجاهدين "مجددي من المعتدلين في نظر الغرب والأمريكان، إذن يمكن أن توافق عليها بعض الدول وتعترف بشرعيتها وقانونيتها"، (١٤) وفي آخر حوار صحفي أُجريَّ معه قبل مقتله ثمَّن موقف أربع دول اعترفت بحكومة المجاهدين ، (١٥) واستنكر طعن بعض الشباب العرب بدولة المجاهدين لأن وزير خارجيتها حكمتيار ذهب إلى العراق وليبيا وغيرهما طالباً منهم الاعتراف بدولته، وهذا ما اعتبروه عدم وضوح وعدم تطبيق لعقيدة الولاء والبراء (١٦).

---

(١٠) موسوعة الذخائر، المجلد الرابع، ص٧٦.
(١١) انظر: المصدر السابق، ص٧٧.
(١٢) عبد الله عزام، الدفاع عن أراضي المسلمين أهم فروض الأعيان، ص١٦.
(١٣) انظر: المصدر السابق، ص١٧.
(١٤) موسوعة الذخائر، المجلد الرابع، ص٧٣٨ .
(١٥) وهم السعودية وماليزيا والبحرين والسودان. انظر: المصدر السابق، ص ٨٢٣ .
(١٦) انظر: المصدر السابق، ص ٤١٢ .

كذلك لم يُخفِ عزام سروره بحصول دولة المجاهدين على مقعد أفغانستان (لوزارة الخارجية) في منظمة المؤتمر الإسلامي [١٧] الملتزمة بميثاق وقوانين الأمم المتحدة. [١٨] يرجع هذا إلى رؤية عزام لكيفية وحكم التعامل والمتعاملين مع القوانين الوضعية والهيئات الحاكمة بها بحسب نية وطريقة واتجاه المنخرط فيها والمعطيات والظروف المحيطة . [١٩]

غير أن جميع ما سبق لم يمنعه من إبقاء جميع الخيارات مفتوحة: "إذا اعترفوا أهلاً وسهلاً، وإذا لم يعترفوا نحن لسنا بحاجة إلى أحد" [٢٠] . وكان يعتقد أن قيام دولة إسلامية منعزلة ومحاصرة سياسياً واقتصادياً من العالم وارد في الحالة الأفغانية، فالموارد الداخلية تعين على الاكتفاء الذاتي، والسيطرة المطلقة للإسلاميين ، [٢١] والحكم بالشريعة سيكون تدريجياً على فترات . [٢٢]



(١٧) انظر: موسوعة الذخائر، المجلد الثالث، ص٨٣٣ .

(١٨) للمزيد: ميثاق المنظمة.

(١٩) انظر: فرق الأحكام بين بن لادن وعزام.

(٢٠) موسوعة الذخائر، المجلد الرابع، ص٨٤٨ .

(٢١) انظر: موسوعة الذخائر، المجلد الرابع، ص ٥٩٧ .

(٢٢) انظر: المصدر السابق، ص٣٨٥ –١٠٤٩ .



خاتمة

- لا شك أن طريقة بن لادن في "**حرب النظام العالمي**" عسكرياً وسياسياً كانت مبتكرة ولم يسبقه إليها أحد في الوسط الإسلامي الجهادي ولم تحظَ بتأييد فقهي معتبر. إنما أخذت طابع الطرح الفكري المجرد (القريب من الأدبيات القتالية اليسارية) الباحث عن مستندات فقهية معززة له.

- فمسألة توسيع نطاق الحرب لتشمل أمريكا وجميع حلفائها الغربيين مدنيين وعسكريين بدت مستغربة ومستنكرة من الكثيرين من الناحية الإستراتيجية والشرعية، ولم يستنّ بها إلا أفرع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة.

- أيضاً مسألة مناهضة النظام العالمي سياسياً عبر مقاطعة جميع الهيئات الدولية والإقليمية، والحكم بالكفر على المنضمين لها، ورفض أي علاقة طبيعية مع أي نظام سياسي، عزز الإنطباع ببعد هذه الأطروحة عن مسار الفقه والجهاد الإسلامي.



من ناحية أخرى، اعتمد عزام في جهاده العالمي على فقه دفع الصائل في الشريعة الإسلامية، ومال لثقافة تحييد الخصوم عند كل قضية جهادية، وكان يفرحه نيل حكومات المجاهدين اعترافاً سياسياً وقانونياً على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية، ولم يعدّ هذا الأمر منافياً للتوحيد، وكذلك كان يؤمن بأهمية بناء العلاقات مع الدول والحكومات، ولم يعد هذه المسألة مناقضةً لعقيدة الولاء والبراء بعكس بن لادن.

مـــادة حصريـــة

مذكـرات الشيـخ رفاعي طـه (11)

من مؤسسي
الجماعة الإسلامية المصرية

سجلها عنه وحررها محمد إلهامي



هكذا شاهد جيلنا حرب أكتوبر وانكسرت أحلامه في التحرير

هتفنا في أول لحظات الحرب: لا وقف للحرب إلا بعد تحرير فلسطين
لـم نكن في غـمـرة الانـتـصـار نـصـدق وسـائـل الإعـلام المصرية
كان الانتقال من القرية والمدرسة إلى المدينة والجامعة صدمة كبيرة

لقراءة الحلقات السابقة:

حين أتذكر اليوم الأول من حرب أكتوبر أتذكر أن أول بيان صدر من القيادة العسكرية المصرية يقول: قامت طائرات من العدو الإسرائيلي بضرب قواتنا شرق (!) وغرب القناة، وأن طائراتنا المصرية قد تصدت لهذا العدوان وطاردت الطائرات الإسرائيلية حتى فوق سيناء.

كانوا فيما يبدو قد بدأوا يتعلمون فن صياغة البيانات التي تمهد للفكرة أو التي تجعل الموقف العسكري يبدو قانونيا منطلقا من حق الدفاع عن النفس، فكانت الصياغة تحمل معنى أن الأمر بدأ دفاعا لكنه تطور إلى مطاردة الطائرات الإسرائيلية حتى شرق القناة فوق سيناء، وبعد زمن جاء البيان الثاني الذي يتحدث عن نجاح قواتنا في ضرب قوات العدو، وأنها الآن موجودة في سيناء وأنها تمكنت من عبور قناة السويس. هذا البيان هو الذي كان بمثابة الإعلان عن اشتعال الحرب وهو الذي أشعل الروح المعنوية في صفوف الشعب المصري، وانطلقت الحناجر تهتف باسم القدس ولرفض إيقاف الحرب قبل تحرير فلسطين.

> سرى هذا النداء الفطري التلقائي بين الناس في اللحظات الأولى، كأن ثمة شعورا خفيا يجمع بينهم في أن هذه الحرب ستتوقف قبل القدس!! ربما يعود الأمر إلى الثقة المفقودة بين الشعوب العربية وحكامها وهو الأمر الذي يدفعهم لئلا يصدقوا حتى في لحظة الحرب أنها حرب صادقة وحقيقية وستستمر إلى بلوغ هدفها، وربما لهذا الأمر تفسيرات أخرى نتركها لعلماء الاجتماع وعلم النفس السياسي.



طفق الناس يفكرون فيما ينبغي لهم فعله خلاف التظاهر، ومن نافلة القول أن الهبة الشعبية فعلت في الساعات الأولى ما كان ميسورا لها، لقد تدفق الناس كالسيل على المستشفيات للتبرع بالدم، كان الناس يتبرعون بدمائهم بانهمار غريب يمكن حتى وصفه بالجنون، إن التهاب المشاعر جعل الذين لم يحاربوا يسارعون في "سفك" دمائهم إن صحَّ التعبير- تضامنا مع أولئك الذين يجاهدون الآن في سيناء.. ومع مرور الأيام الثلاثة والحرب مستمرة والناس تتبرع بالدم ظهرت وانتشرت وسادت أفكار التطوع للقتال ومساندة الذين على الجبهة!



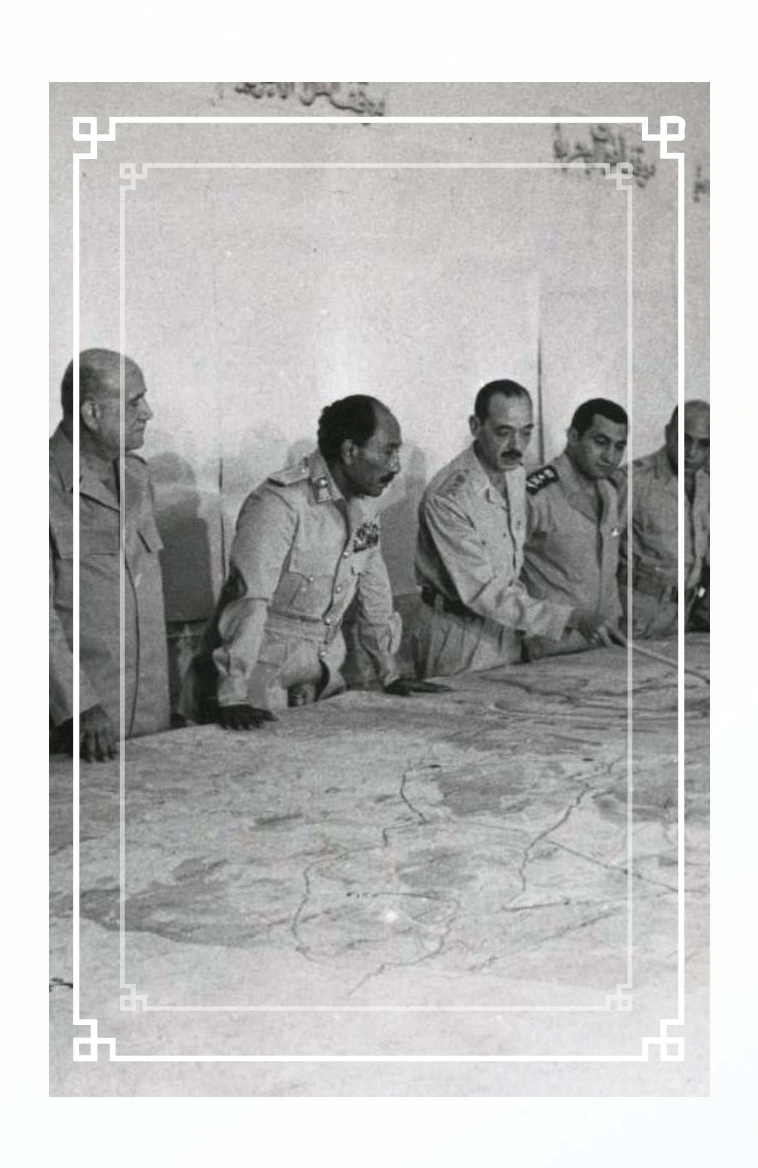
ومع هذا كله فلقد كان جدار الثقة لا يزال غير مكتمل، كان الناس يتابعون الأخبار عبر الإذاعات الأجنبية، يتأكدون من حقيقة العبور وانتشار القوات المصرية من إذاعات لندن وأمريكا ومونت كارلو، بعضٌ من أثر الخديعة الإعلامية في **١٩٦٧** لا يزال حيًّا في النفوس، لكن الأمر يبدو وكأنه حقيقي هذه المرة، ها هي القوات المصرية تتوغل بعمق عشر كليومترات في شرق سيناء، وها هي الجولان تتحرر ويتقدم فيها الجيش السوري، وتفيد الأنباء أن القوات المصرية تستعد لمواصلة زحفها إلى ممرات متلا!

رغم أن القوات المصرية كما عرفنا فيما بعد لم تخطط ولم تنو أن تتقدم بعد هذه الكيلومترات العشر، ولم يكن في خطتها أصلا الوصول إلى ممر متلا إلا أن الإذاعات الأجنبية نقلت أحيانا خبر الزحف أو الوصول إلى ممرات متلا، حتى تلك المصادر لم تكن دقيقة، أو لعلها أرادت إعطاء المبرر والزخم لمعركة الدبابات التي كانت إسرائيل تحشد لها. فالصورة التي كانت تصلنا أن قواتنا في تقدم إلى وسط سيناء وأن إسرائيل تحاول عرقلتها ومدافعتها.

وقد عرفنا فيما بعد أن مصر لم تكن تمتلك أكثر من أربعمائة دبابة، لكن الأخبار والإذاعات كانت تتحدث عن أكبر معركة دبابات تدور الآن، عن ألف دبابة مصرية تواجه ألف دبابة إسرائيلية في سيناء، وكل هذا كان يعطي مزيدا من الزخم للمعنويات المرتفعة في الشعب المصري، والتي تسكب عليها الشعوب من نفسها مبالغات أخـرى. ثم تنتهي معركة الدبابات هذه بأسر القائد الإسرائيلي عساف ياجوري والذي عُرِضت صورته وصورة بعض جنوده على الصحف والشاشات في مصر مما بلغ بمعنويات الناس عنان السماء، وأثبت لهم أن الأمور تسير على ما يرام أو حتى تسير بأفضل من المتوقَّع.



لا شك أنه سقطت من ذاكرتي أشياء مهمة عن هذه المرحلة، لكن الذي أتحقق منه أن معنويات الناس ظلت في ارتفاع حتى خطاب السادات الذي ألقاه في مجلس الشعب **(١٦ أكتوبر) بعد عشرة أيام من الحرب،** وفيه طرح مسألة السلام وعقد مؤتمر سلام. هنا انكسرت معنويات الناس ودخلنا في مرحلة أخرى جديدة، مرحلةُ صرنا نسمع فيها قول الناس: سنخسر دماء الشهداء ونحوها من العبارات التي تصب في نفس المعنى.



لم يلبث الأمر إلا ساعات بعد خطاب السادات إلا وبدأت تتسرب أنباء الثغرة، وبأن القتال صار عند حافة قناة السويس بعدما كانت الآمال تتابع تقدمه من وسط سيناء إلى ما وراءها، وبدأت الإذاعات تنقل أنباء استعادة الإسرائيليين لمناطق الجولان مرة أخرى، بدأ ميزان المعركة ينقلب وبدأت إسرائيل تستعيد زمام المعركة، ثم جاءت الأنباء بأن القتال يحدث في السويس، ونقلت الشاشات والإذاعات أن جولدا مائير تزور قواتها في الجبهة وتعلن أنها تقاتل من قارة إفريقيا!!

خرج السادات مرة أخرى على الإعلام وقلَّل من أهمية الثغرة، والإذاعات تنقل أن قوات مصرية شرق القناة في سيناء ولكن ثمة قوات إسرائيلية أيضا غرب القناة، إذن فعلى الأقل لم نعد منتصرين والأمر ليس محسوما، برر السادات هذا الوضع وقال بأنه تكتيك وأن ما حققه الإسرائيليون ليس انتصارا استراتيجيا وأنهم محاصَرين أكثر مما هم مُحاصِرين، وأكد على الوضع المتفوق للقوات المصرية.

لكن الذي أستطيع تأكيده أن البيانات العسكرية كانت مهتزة بوضوح في أيام **٢٢ و ٢٣ و ٢٤ أكتوبر**، وكان يتضح فيها استصراخ العالم لوقف إطلاق النار، كان الشاب منا في تلك الفترة يستطيع أن يميز بسهولة حالة الهلع التي كان عليها الإعلام المصري آنذاك، ولست أدري ما إن كانت هذه هي الحالة العامة الموجودة في الجيش آنذاك أم لا.

إلا أنها على كل حال وكما عرفنا فيما بعد كانت تعكس الحالة على الأرض، إذ كانت القوات الإسرائيلية قد استطاعت التقدم على طريق السويس واستطاعت حصار الجيش الثالث في جنوب غرب سيناء، وكان النظام المصري ملهوفا على وقف إطلاق النار. وبدا بشكل لا ريب فيه أن إسرائيل امتصت الضربة الأولى وأنها استعادت زمام الموقف.

ذلك ما أتذكره بوضوح من تلك الأيام، بالإضافة إلى الحالة النفسية العامة التي تدهورت بعد قبول وقف إطلاق النار، وبعد تسرب الخلافات التي كانت موجودة في قيادة الجيش كما عرفنا تفاصيلها بعد ذلك مما كان بين رئيس الأركان سعد الدين الشاذلي وبين وزير الحربية أحمد إسماعيل والسادات، وما سوى ذلك لا أستطيع الآن تذكره بوضوح.

منذ لحظة وقف إطلاق النار، بل منذ لحظة بدأ السادات الحديث عن السلام، وبدأت المعارضة تتصاعد ضده، وكانت الجامعة واحدة من أهم المسارح التي شهدت المعارضة الشرسة للسادات.



قاد التيار اليساري حملة ضخمة تنكر أن يكون السادات بطل حرب أو حتى بطل سلام، وأنه إنما سيبيع القضة للأمريكان، وقد دُعِم هذا الكلام حين خرج السادات فيما بعد وصرَّح قائلا بأن **٩٩%** من أوراق اللعبة بيد الأمريكان، ثم دُعِم أكثر حين زار نيكسون الرئيس الأمريكي القاهرة في ربيع عام **١٩٧٤ م** كنوع من الدعم والتأييد لموقف السادات، لكنها الزيارة التي أثبتت أن مصر قد تحولت إلى المعسكر الأمريكي وتخلت تماما عن المعسكر السوفيتي، وأن حرب أكتوبر التي استبشر بها الجميع قد انتهت إلى النتيجة التي لم يتوقعها أحد، وهنا تختلف التفسيرات: هل كانت من البداية حرب تحريك لا تحرير وكان مصيرها هذا مخطط سلفا عند قادة السياسة الكبار؟ أم أنها بدأت حرب تحرير ثم انتهت حرب تحريك وتمهيد لإنهاء ملف الصراع مع إسرائيل بل ولفتح ملف التطبيع والسلام معها؟.. هذا أمر نتركه للمؤرخين.

"والشاهد أن دخولي إلى الجامعة ارتبط بهذه الحرب، وارتبطت أيامي الجامعية بالمعارضة التي انبثقت في أرجائها اعتراضا على سياسة السادات، ولقد كان ذلك يمثل لي تطورا دراميا شديدا، لقد كان خروجا من عصر عبد الناصر الذي كانت معارضته تكلف كثيرا في قرية نائية إلى عصر السادات الذي كانت معارضته ممكنة وصاخبة في ساحة ضخمة ومركزية كالجامعة."

وقد ترافق هذا مع تطور درامي آخر على مستواي الشخصي، فهذا ابن القرية النائية المغمورة وجد نفسه فجأة في مدينة ضخمة مثل أسيوط، نقلة أشبه بالصدمة الحضارية، وهذا ابن المدرسة الصغيرة محددة الحصص ومحكومة النظام وجد نفسه في الجامعة الفسيحة المتراخية النظام والقيود، وهذا ابن الفصل الصغير يجد نفسه في المدرج الواسع المهيب، وهذا التلميذ الذي قد اعتاد التعامل مع أستاذ الفصل في المدرسة يجد نوعا آخر من الأساتذة في شخصية وأسلوب وطباع أستاذ الجامعة، وهذا ابن القرية المنضبطة أخلاقيا والتي ينتصب فيها حاجز واضح بين الرجال والنساء يجد هذا الاختلاط بين الشباب والفتيات في الجامعة وفي ظل انعدام رقابة أبوية لطالما اعتاد عليها حتى شكَّلت جزءا من نفسيته وتفكيره وإذا هي الآن غائبة مفقودة.

لولا وجود "السيكشن" لانتفى كل شبه بين المدرسة والجامعة، لكن هذه "السكاشن" ذَكَّرتنا بفصول المدرسة الصغيرة وأعداد الطلاب المحدودة.



كنت أحتاج وقتا حتى أستوعب هذا التغير في حياتي وأتعرف على هذا المجتمع الجديد كليا على تصوراتي، لكن الحياة لا تترك لأحد وقتا، وسرعان ما دخلت في المعمعة، ووجدتني في أيام الجامعة الأولى أخوض اشتباكا مع أستاذ القانون حول الشريعة الإسلامية!



معايير انتقاء المترجمين في الجيش الأميركي

م. أحمد مولانا

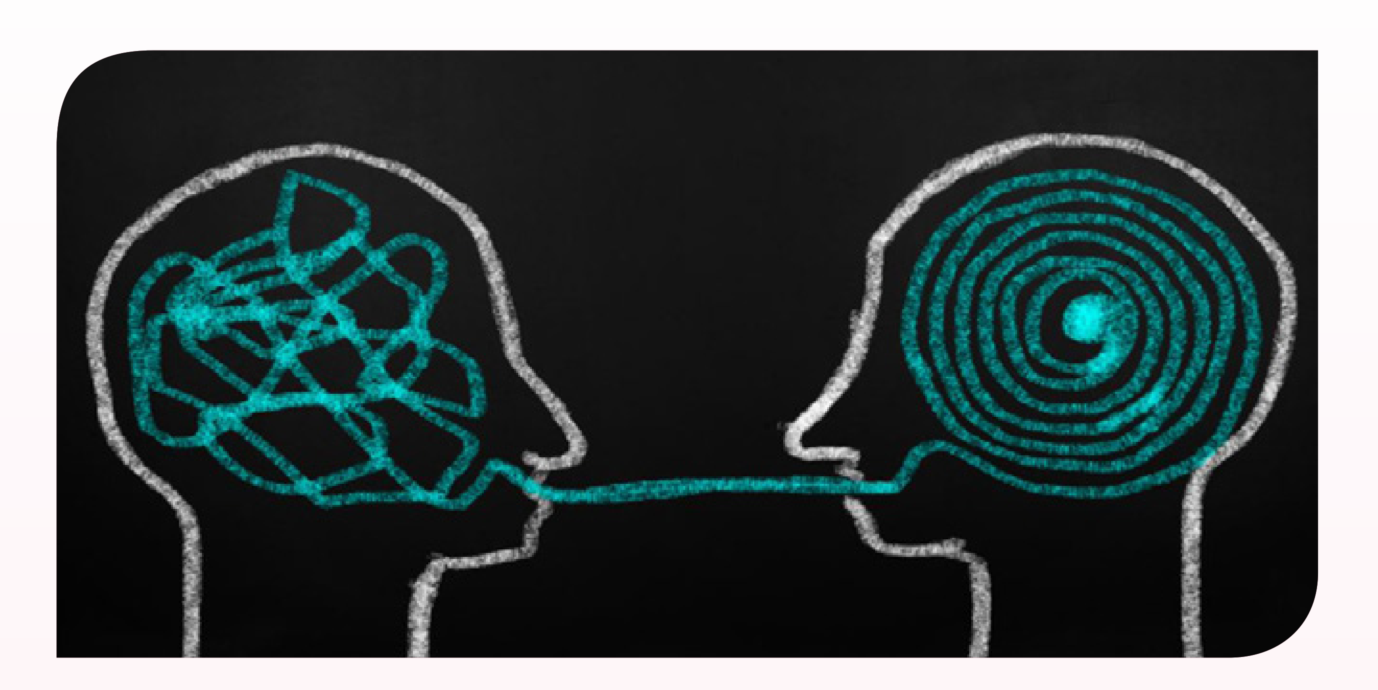
"أسفر حادث تفجير شخص لنفسه في دورية أمريكية وسط سوق بمدينة منبج السورية في الشهر المنصرم (يناير ٢٠١٩ م) عن مقتل قرابة ٢٠ شخصا من بينهم ٤ أميركيين، كما كانت من بين القتلى مترجمة سورية تعمل لحساب الجيش الأميركي.

وتكررت سابقا تلك النوعية من الحوادث التي سقط خلالها مترجمون يعملون رفقة الجيش الأميركي في العراق وأفغانستان. فما هي تصنيفات هؤلاء المترجمين؟ وما المعايير المطلوب اتصافهم بها من أجل السماح لهم بالعمل مع الجيش الأميركي؟ وما هي التوجيهات الخاصة التي يقدمها لهم الجيش الأميركي؟ "

أولا: تصنيف المترجمين:

يصنف الجيش الأميركي المترجمين إلى ثلاثة أصناف:

١ الفئة رقم ١: وهي فئة يتم الاستعانة بها من أجل القيام بالترجمة الفورية في أنشطة معتادة مثل الدوريات، وتغطية المداخل الرئيسية للمدن والقرى والمعسكرات والحواجز وما شابه، وجمع المعلومات من مصادر الاستخبارات المفتوحة، وفي تنفيذ العمليات (المدنية - العسكرية). ومن المفترض بالجيش الأميركي أن تضم كل كتيبة مشاة في ساحة العمليات ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مترجما من هذه الفئة، بينما يحتفظ مقر اللواء بحوالي ١٥ مترجما كاحتياطي في حالة تصاعد العمليات الميدانية.



٢ الفئة رقم ٢: وهي فئة أقل عددا من الفئة السابقة إذ تضم مواطنين أمريكيين لديهم تصريح أمني سري، وغالبا ما يمتلكون مهارات تواصل شفوية وكتابية جيدة. وتختص مهمتهم بالترجمة على مستوى الكتيبة، والترجمة للقيادات في المستوى الأعلى أو لفرق الاستخبارات البشرية التكتيكية. ومن المفترض أن تضم كل كتيبة مشاة في ساحة العمليات ما بين ١٠ إلى ١٥ مترجما من هذه الفئة بالإضافة إلى مترجم فوري واحد لقائد اللواء، ومترجم واحد لكل قائد كتيبة مشاة، وحوالي ١٠ مترجمين لدعم سرية الاستخبارات العسكرية.

٣ الفـئة رقـم ٣: وهـي فـئة تـضم مواطنـين أمريكـيين لديـهم تصـريح أمـني سري للغاية، وغالبا ما يُستعان بهم في الفرق والمستويات القيادية الأعلى. إذ إنهم يتمتعون بمهارات فائقة في الاتصالات الشفهية والكتابية.



معايير انتقاء المترجمين الفوريين :

يحـرص الجـيش الأمـيركي عـلى أن يسـتوفـي جمـيع المـترجمين الفوريين مجموعة أساسية من المعايير. مثل:

- الطلاقة في اللغة الإنجليزية، بحيث يفهم المـترجم الجنود والعـكس، ويجـري التحقق من ذلك عبر التحدث بكلام إلى المترجم الفوري باللغة الانجليزية، ومطالبته بإعادة صياغته.

- أن يكونوا من أهل البلد المتحدثين بلغته، بحيث يمكنهم التمييز بين اللهجات المختلفة للأقاليم والمحافظات. فقد تساعد هذه المعرفة على تحديد الغرباء الذين لا ينتمون للمنطقة المحلية.

- أن يتسم المترجمون بقدرات فكـرية جـيدة من قبيل اليقـظة، والقـدرة على الاستجابة للظروف والمواقف المتغيرة. والقدرة على فهم المفاهيم المعقدة، ومناقشتها بشكل واضح و منطقي.

أن يكون لديهم ولاء قدر الإمكان لأميركا، ونظرا لأن من المرجح أن يكون ولاء المترجم الأول لبلده أو للجماعة العرقية التي ينتمي لها، فيشدد الجيش الأميركي على جنوده بتوخي الحذر عند التعامل مع المترجمين بحيث يحدوا من المعلومات التي يمكن للمترجم أن ينصت لها وينقلها إلى قوى قد تكون معادية لأميركا.

أن تتوافق أجناسهم، وأعمارهم، وسلالتهم، وأعراقهم مع الجمهور المستهدف، فمثلا في الدول التي تشهد صراعات عرقية، قد يحد الاختلاف العرقي بين المترجم والجمهور من التفاعل بينهما. ومن ثم يشدد الجيش الأميركي على أهمية دراسة ثقافة البلد بدقة لتحديد السمات الأكثر تفضيلا للمترجمين الفوريين نظرا لأن التقاليد والقيم والتحيزات تختلف من بلد لآخر.



توجيهات خاصة للمترجمين

يقدم الجيش الأميركي توجيهات خاصة للمترجمين تختص بشرح البيئة التي يعملون فيها، والواجبات المطلوبة منهم. إذ يعود ذلك بالنفع على الجيش ذاته نظرا لأن الجنود الذين يعملون من خلال مترجم فوري قد يستغرقون ضعفي أو ثلاثة أضعاف الوقت الذي يحتاجونه للتعامل مع أي حدث، بينما قد يوفرون الكثير من الوقت إذا أتاحوا للمترجم الفوري المعلومات اللازمة سلفا.

ومن ثم يتم تقديم التالي للمترجم لمساعدته على القيام بدوره:

- شرح الوضع التكتيكي الحاضر.
- معلومات عن المصدر، أو الشخص الذي ستجري مقابلته، أو الجمهور المستهدف.
- الأهداف المحددة للمقابلة، أو الاجتماع، أو التحقيق.
- طريقة سير اللقاء، أو الدرس، أو التحقيق.
- الترتيبات الفعلية لموقع اللقاء، إن كان ذلك ملائما.

وبالمقابل تشمل واجبات المترجم عدة أمور من بينها إخطار العسكري الذي يعقد المقابلة عن أي عدم توافق مع لغة ضيف اللقاء. فقد يدعي شخص أنه أستاذ جامعي، ولكنه يتحدث كشخص غير متعلم.



راحة وحماية المترجمين

ونظرا لأهمية دور المترجمين، يحرص الجيش الأميركي على توفير سبل الراحة لهم قدر الإمكان، إذ يتمتعون بنفس الميزات التي يتمتع بها الجنود في القواعد العسكرية، فيتم توفير المأوى، ومكيف الهواء، والمدفأة لهم. كما يتم إمداد المترجمين بالخوذ والسترات الواقية من الرصاص. وكذلك يتم توفير الحماية الأمنية لهم ولعائلاتهم.

المصدر : الدليل الميداني للجيش الأميركي لمكافحة التمرد، ٢٠٠٦، الملحق ج (الدعم اللغوي).

وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا

سورة الفرقان الآية (٥٢)



العدد التاسع عشر ، فبراير ٢٠١٩ | كلمة حق
www.klmtuhaq.blog



دفع الصائل

فضيلة الشيخ عطية صقر

السؤال

فى الحديث الشريف " من قُتل دون ماله فهو شهيد " فهل إذا هجم علىَّ لص ليسرق مالى فاستغثت وهرب عند حضور الناس فأطلقت عليه المسدس ومات فهل أكون آثما ؟

الجواب

هـذا الحديث رواه البخارى وغيره،وفيه إباحـة الـدفـاع عـن المـال،ولـكـن هل يكون الدفاع بالقتل مطلقا أو له قيود؟ يقول النووى:فيه جـواز قتل من قصد أخـذ المـال بغير حـق،سـواء كـان المـال قليلا أو كثيرا،وهو قـول الجمهور وشذ من أوجـبـه. وقـال بعض المالكية:لا يجوز أى القتل إذا طلب الـشـىء الخفيف

قال القرطبى وهو مالكى المذهب سبب الخلاف عندنا : هل الإذن فى ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفترق فى الحال بين القليل والكثير، أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال ؟ **وحكى ابن المنذر عن الشافعى قال :** من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فله الاختيار أن يكلمه أو يستغيث فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله،وإلا فله أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه ، وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة . لكن ليس له عمد قتله . **قال ابن المنذر:** والذى عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلما بغير تفصيل.إلا كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان،للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه "**فتح البارى ج ٥ ص ١٤٨** " روى مسلم من حديث أبى هريرة : أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالى؟ قال "فلا تعطه " قال : أرأيت إن قاتلنى؟ قال "فاقتله " قال : أرأيت إن قتلنى؟ قال "فأنت شهيد" قال أرأيت إن قتلته ؟ قال "فهو فى النار" فهذا الحديث يبين أن لإنسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شىء عليه فإنه إذا كان شهيدا إذا قتل فى ذلك فلا قود عليه ولا دية إذا كان هو القاتل .



"وأقول لصاحب السؤال : ما دام اللص المعتدى هرب عند حضور الناس الذين استغاث بهم فلا يجوز له قتله، لأنه لم يقاتله بل كان مجردا من السلاح فى الظاهر وعليه فى هذه الحالة تبعات القتل."

يقول الخطيب فى كتابه "الإقناع ج ٢ ص ٢٤٢": ويدفع الصائل بالأخف فالأخف إن أمكن،فإن أمكن دفعه بكلام أو استغاثة حرم الدفع بالضرب، أو بضرب يد حرم بسوط أو بسوط حرم بعصا،أو بعصا حرم بقطع عضو، أو بقطع عضو حرم قتل، لأن ذلك جوز للضرورة.



ولا ضرورة فى الأثقل مع إمكان تحصيل المقصود بالأسهل.



وفائدة هذا الترتيب أنه متى خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان الاكتفاء بما دونها ضَمِنَ ويستثنى من الترتيب ما لو كان الصائل يندفع بالسوط والعصا والمصول عليه لا يجد إلا السيف فالصحيح أن له الضرب به،لأنه لا يمكنه الدفع إلا به، وليس بمقصر فى ترك استصحاب السوط ونحوه . وعلى هذا الترتيب إن أمكن المصول عليه هرب أو التجأ لحصن أو جماعة فالمذهب وجوبه وتحريم القتال،لأنه مأمور بتخليص نفسه بالأهون فالأهون،وما ذكر أسهل من غيره فلا يعدل إلى الأشد



أمة عزيزة بلا قيادة رشيدة





د. مجدي شلش

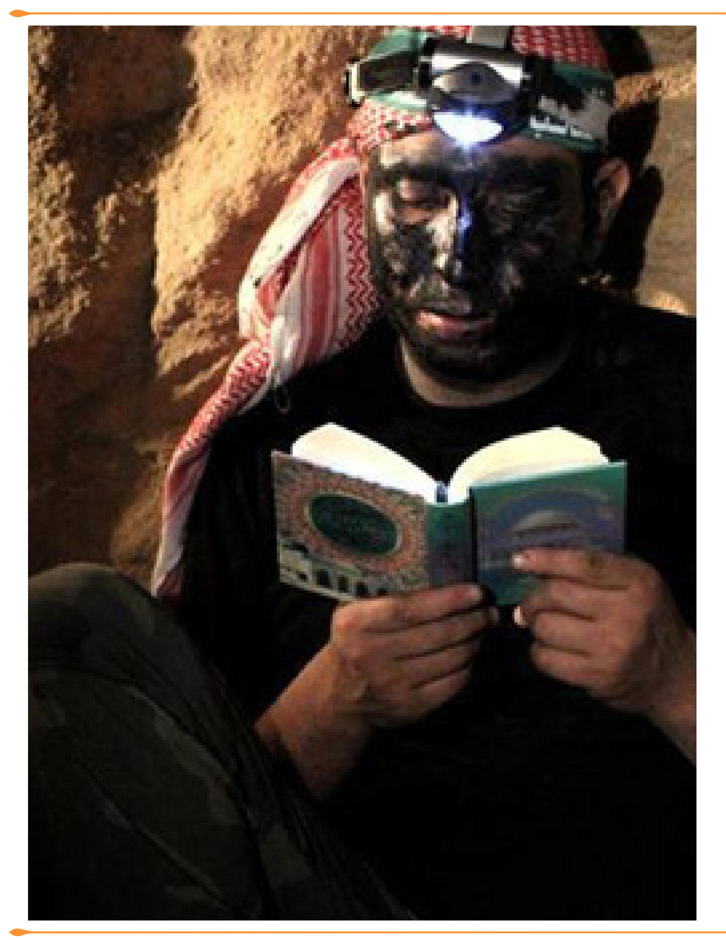
◆ أمة خصها الله بالمناقب والمزايا بما ليس لغيرها، فهي وارثة الخلافة في الأرض بعد سقوط وضياع اليهود والنصاري في دهاليز التحريف والتزييف والقتل والإرهاب.

◆ جعل الله سبحانه وتعالى شريعته صالحة لكل زمان ومكان باجتهاد أهل الحل والعقد في تفاصيل العمومات والإطلاقات التي جاءت بها النصوص، فأهل الذكر والاختصاص يقومون مقام النبوة في قوله تعالى في حق النبي: " ... لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ..." فقال في أهل العلم والذكر: " ... لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ..." وهذه منزلة وخصيصة للأمة، علماؤها ورثة نبيها، وفي مقام أنبياء غيرها.

أمة صلى الله عليها وملائكته فقال: "هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ..." وقال جل شأنه:" أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ..." أمة رضي الله عنها وأرضاها فقال: " ... رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ..."

جعل الله سبحانه وتعالى شريعته صالحة لكل زمان ومكان باجتهاد أهل الحل والعقد في تفاصيل العمومات والإطلاقات التي جاءت بها النصوص، فأهل الذكر والاختصاص يقومون مقام النبوة في قوله تعالى في حق النبي: " ... لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ..." فقال في أهل العلم والذكر: " ... لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ..." وهذه منزلة وخصيصة للأمة، علماؤها ورثة نبيها، وفي مقام أنبياء غيرها.

أمة صلى الله عليها وملائكته فقال: "هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ..." وقال جل شأنه: " أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ..." أمة رضي الله عنها وأرضاها فقال: " ... رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ..."



أمة غفر الله لها ذنبها، وكفر عنها سيئاتها، وأتم النعمة عليها، وطهرها وزكاها وأنزل الوحي موافقاً لبعض أبنائها، وسمع شكاية امرأة منها، وبرأ السيدة عائشة بشرف ذكرها في القرآن؛ إذ قالت رضي الله عنها: "وأنا حينئذ بريئة، وأن الله مبرئي ببراءتي، ولكن والله ما ظننت أن الله منزل في شأني وحياً يُتلى، ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيّ بأمر يتلى، ولكن كنت أرجو أن يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النوم رؤيا يبرئنى الله بها .

أمة مَن والاها فقد والى الله ورسوله، ومَن عاداها فقد عادى الله ورسوله، اجتباها وهداها ورفع عنها الحرج وأورثها الكتاب وثبتها بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة.

أعطاها من غير منة، وخاطبها بكل شفقة وحنان فقال: " يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ..." وقال: " يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا" وقال: "وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ".

أمة لا تجتمع على ضلالة، عصمها الله من الغي المطلق، والزيغ التام، والفساد الذين ليس معه إصلاح، والانحراف والزلل، فما رأته حسناً فهو عند الله حسن، وما رأته قبيح فهو عند الله قبيح، من سنّ من أبنائها سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة.



نعم كل هذه السمات والصفات وغيرها مرهون باتباع كتاب ربها وسنة حبيبها، لا خيرية باللون، ولا كرامة للعرق، ولا مزية للحسب، ولا رفعة بالنسب، كل ذلك من أوزار الجاهلية العفنة النتنة، وقد أبدلنا الله خيراً منها بدينه وشريعته فقال: "أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ".



أعلنها بكل قوة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه "نحن قوم أعزنا الله بالإسلام، فإذا ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله". ومن بعده ربعي بن عامر رضى الله عنه فقال: " الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام".



نعم أمتنا هــي الأمة الخاتمة، جعل الله الخيرية فيها إلى يوم القيامة، إن لم يكن في كلها لكن لا تـزال طائفة منها قائمة على الحق لا يضرها من خالفها أو خذلها إلـى يـوم القيامة، فـالأمـة باقية وظـاهـرة ما بقي الـزمـان، لـن تأتي أمـة بعدها، حتى عيسى عليه الـصلاة والـسـلام حين نزوله يكون متبعاً لها، حاكماً بشريعتها، واحـداً من أبنائها، تابعاً لنبيها.

هـذه الـخـيـريـة تـقـوى وتـــزداد بـقـيـادة راشــدة حـكـيـمـة واعـيـة، قـيـادة تنهل من سلسبيل الـفـكـرة، وتـكـرع مـن رحـيـق الـنـبـوة، وتأخذ مـن نـهـر الـسـلـف الـصـالـح، وتـقـتـدي بـالأبـطـال والمـغـاويـر والأمـاجـد.

قـيـادة نـزهـت نفسها مـن سـفـاف الأمـــور، وأعـلـت قـدرهـا بعظائم الأهـداف والغايات، قيادة تعرف للقريب والحبيب حقه وقـدره، وللبعيد والـعـدو والـطـريـد ما يناسبه، قـيـادة زكـيـة طـاهـرة مـن رجـس الدنيا، هـواها مـن هـوى دينها وأمـتـهـا، ومـزاجـهـا مـن مـزاج نبيها وصحابته.

القيادة الـراشدة روح الأمـة ومظهـــر فخرها وعزها وقوتهـا، قـيـادة تستعلي بدينها على عدوها المتكبر المتغطرس، وفي نفس الوقت رحيمة بالخلق جميعاً إلا من شذ وند.



قيـــادة عقلهـــا رشيــد، وقلبها فسيح، وإيمانها بأمتها كبير، قيادة شجاعة بلا تهور، وكريمة بلا إسراف، ومتواضعة بلا انكسار أو دعــة، الله غايتها، والجهاد سبيلها، والـقـرآن دسـتـورهـا، والإســـلام شـرعـتـهـا، والمـوت في سبيل الله أسمي أمانيها.



قيادة مدركة للتاريخ والماضي، ومخططة للواقع والحاضر، ومستشرفة للآتي والمستقبل، قيادة تحترم العلماء وتقدرهم وتنزل الناس منازلهم، تأتمر بالشورى وتنزل عليها، وتؤمن بالمؤسسية في كل قراراتها.

كفي حُكماً للفرد وإن كان عبداً تقياً، أو موهوباً وإن كان عاقلاً ذكياً، وللهوى والمزاج وإن خرج من ولي أو صالح أو تقي، فالحي لا تؤمن عليه الفتنة، وبالأخص في المنصب والجاه والسلطان.

نحن في أمس الحاجة إلى قيادة ربانية مجاهدة لنفسها ولعدوها، عاشقة لدينها وتاريخها، تعيد لنا تاريخ الأبطال من أمثال أبي عبيدة في قوته وإخلاصه وأمانته، وخالد في جرأته وإقدامه وشجاعته، وسعد في حكمته وصبره وصلابته، والمقداد في سيرته وتقدمه ومنزلته، وصلاح الدين في نصرته وعزته وإدارته، وقطز في تصدره وعلو همته وجهاده، وغيرهم الكثير والكثير.

نكبتنا الآن في قيادتنا التي زلت، وعن الصواب انحرفت وتخلت، وللباطل انحازت ووالت وتجلت، ماذا يفعل حكام المسلمين اليوم سوى الانبطاح للعدو، والتعري له، والقرب منه، والأخذ عنه، والخوف والرجاء منه، جعلت حياتها مرهونة بحياته، وقوتها من قوته.

ألا لا بارك الله في كل قائد لئيم لا يقدر حق من له حق وإن كان أمام الناس تقياً، ولعن الله كل مستبد متعجرف ولو كان للقرآن حافظاً تالياً، وهزم الله كل متصدر تعالى وتكبر وظلم ولو كان في الظاهر ولياً، وقاتل الله كل زعيم طاغية قاتل غشوم جهول عن نصرة الحق كسول وإن كان ذكياً.



سيرة العظماء تبقي بحسن الذكر والقدوة والعمل، لا بالجعجعة وعلو الصوت والدجل، اللهم إن كانت القيادة رزقاً منك للأمة فاجعل خير رزقك لنا في قيادتنا، وإن كانت القيادة هبة منك فاجعل خير هبتك لنا قيادة تعز بها دينك، وترفع بها شريعتك، وتعلي بها قدر أمة حبيبك المصطفي صلي الله عليه وسلم.



ميزان الاعتدال
في تعامل العلماء مع الحكام

د. وصفي عاشور أبو زيد

في تراثنا السياسي الإسلامي وفي عصور الخلافة المتتالية نجد تحذيرا واضحا من الدخول على السلاطين والحكام، وأن من دخل عليهم افتتن، وباع دينه بدنياه حتى يبيع دينه بدنيا غيره .. وانتشرت هذه المقولة في تراثنا السياسي الإسلامي لتكون قضية مسلمة وحكمًا عامًّا في حرمة الدخول على الحكام حتى ألف السيوطي رحمه الله تعالى كتابا أسماه: "**ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين**" أورد فيه مقولات تقطع بمنع دخول العلماء على الحكام! حتى قال بعدما أورده من أدلة : (ذهب جمهور العلماء من السلف، وصلحاء الخلف إلى أن هذه الأحاديث والآثار جارية على إطلاقها سواء دعوه إلى المجيءِ إليهم - أي السلاطين - أم لا، وسواء دعوه لمصلحة دينية أم لغيرها. قال سفيان الثوري: « **إن دعوك لتقرأ عليهم: قل هو الله أحد، فلا تأتهم** » رواه البيهقي ..) ا.هـ [**تحذير الخواص من أكاذيب القصاص ويليه ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين: ١٨٤. دار الكتب العلمية**].

ونحن لا نسلم بهذه المقولة على إطلاقها، ولا نأخذها على عواهنها، فينبغي حمل هذا المنع على ظروف خاصة، وحالات بعينها، لا تمثل حكمًا مطردا، ولا نهيا عاما يحرم تعامل العلماء مع الحكام، ويحصر تعاملهم معهم عن بعد وفي نهيهم والإنكار عليهم.

”صحيح أن الحكام في كل عصر استخدموا علماء الدين في تمرير ما يريدون، وفي تسويغ ما يفعلون، وفي إضفاء غطاء شرعي على جرائمهم ومخالفاتهم في تعطيل مصالح الخلق ومخالفة الحق، لكن هذا لا يكون مسوغًا لإعطاء حكم عام انطلاقا من وقائع بعينها في عصور بعينها وحلات بعينها وحكام بأعيانهم؛ إذ عندنا في تاريخنا صور مشرفة لتعامل العلماء مع الحكام واستقامتهم بهم وتقويمهم بنصائحهم تعدل النماذج الأخرى الفاسدة الفاجرة!

السلطان الحق
من نعم الحق على الخلق

والسلطان الحق نعمة من نعم الله تعالى على عباده، ولهذا فإنه إذا تولى بحق فلا غنى له عن نصيحة العلماء وتوجيههم ومشورتهم حتى قال ابن عطية: ”**والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب، هذا ما لا خلاف فيه**“. [المحرر الوجيز: ٥٣٤/١. دار الكتب العلمية].

والسلطان الحق تقوم به حدود الله، ويُحرَس به الدين، وتساس الدنيا به وفق الدين؛ ولهذا فإن الله يزع به ما لا يزع بالقرآن، ويمحو به ما يشاء ويثبت بما لا يمحوه بشيء آخر، ولا ننسى حديث رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: ”**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله**“، وذكر منها: ”**إمام عادل**“ [رواه البخاري ومسلم بسندهما عن أبي هريرة]؛ ولهذا وجب التفريق عند الحديث عن هذه القضية بين سلاطين العدل وسلاطين الجور، وبين علماء السلطان وعلماء القرآن.

وجوب التفرقة بين سلاطين العدل والجور وبين علماء السلطان والقرآن

فنحن مع سلاطين العدل لا يمكن أن نقول بحرمة الدخول عليهم بل يجب تقديم العون والمشورة لهم والنصيحة الصادقة في كل أمر يحزبهم وينزل بهم، وهذا لا يكون إلا من علماء الحق والصدق.



- أما علماء السلاطين فهؤلاء ربما يضلون الحكام، ويزينون لهم السوء، ويوشون عندهم بالعلماء الصادقين والدعاة الربانيين كما تواترت بذلك قصص ومواقف في التاريخ القديم والحديث سواء؛ ولهذا يجب تحذير هؤلاء الحكام من إدخال علماء السلاطين والنفاق عليهم!.

- أما حكام السوء وسلاطين الظلام والضلال والقتل والإفساد في الأرض فهؤلاء لا يدخل عليهم العالم إلا منكرًا، ناهيًا لهم عن مسلكهم، ومحذرًا لهم من مغبة أفعالهم، وهذا لا يكون إلا من علماء القرآن العاملين الصادقين.

- أما علماء السلاطين فيزينون لهم أفعالهم ليروها حسنة، ويشرعون لهم القتل والفساد والإفساد والجرئم التي يقومون بها، بل يقومون بتحريض هؤلاء الحكام الطغاة على علماء الحق ودعاة الصدق ليفتكون بهم وينزلون عليهم غضبهم وسخطهم وعقابهم حين يتلقى علماء الحق ذلك حسبة لله في رضاء واحتساب غير مبالين بغضب الحكام وسخطهم، وإنما يسعون لرضا الله وفضله، شعارهم قول رسولهم صلى الله عليه وسلم: "**إن لم يكن بك غضب علي فلا أبالي**"!.

خطأ تنزيل نصوص طاعة السلطان وفضله على سلاطين الجور

ومن الخطأ البين أن ننزل النصوص الشرعية الآمرة بطاعة الحكام ما داموا يطيعون الله ورسوله على أمراء السوء وسلاطين الفُجر والفساد، فهذا خطأ في مناط النصوص حمل كثيرا من العلماء قديما وحديثا على التحذير من الدخول على الحكام والنهي عن ذلك.



ولهذا قال الإمام الجمال يوسف بن عبد الهادي الحنبلي رحمه الله تعالى (ت:٩٠٩ هـ) بعد سرده لأحاديث فضل السلطان، وطاعته: "**العجب من بعض المُتفقِّهة الفجَرة! يذكرون هذه الأحاديث لكثيرٍ من الظلَمة، ممن انغمس في الظلم، وعامَ فيه وسبَح، وأخذ أموال الناس من غير حِلِّها، وقتل النفسَ الحرامَ أكثر من ألفِ مرة بغير حقّ، واستحلَّ أموال الناس، ودماءَهم وأعراضهم، ويُزيِّن له أنه عادل، ولولا أنت ولولا أنت! ليتوجَّه بذلك عنده، ويُنفق سوقَه، فلا كثَّر الله في المسلمين مِن أمثالهم**". [إيضاح طرق الاستقامة في بيان أحكام الولاية والإمامة لابن عبد الهادي: ١٢٣. دار النوادر. سوريا. ١٤٣٢ هـ].

وقال أيضًا : "**فالعجبُ كلَّ العجب من كلب نجس لا دين له ولا عقل، ومع ذلك يزعم أنه فقيه، ويدخل على الظلمة الفجَرة في القرن التاسع والعاشر، ويُزيِّن لهم، ويُحسِّن لهم أنهم على العدل، وأنهم من العادلين! مع قتل النفس المُحرمة، وعدم توقِّي دماءَ المسلمين وأموالَهم وأعراضهم، ومع ذلك منهم مَن يُزين لهم ذلك، وأنه خير، وأن بعض أئمة الإسلام أباح قتل الثُّلثين في صلاح الثُّلث، ونحو ذلك..! وكلُّ ذلك زورٌ وبهتان، وافتراءٌ على الأئمة، لا حقيقة له ولا أصل، ومَن عنده إيمانٌ ومعرفة؛ يعلم أنه لا يَحِلُّ قتلُ أدنى أدنى نفسٍ مُسلمة لصلاح أحد، كائنًا من كان، ولو اجتمع أهلُ الأرض على قتْل نفسٍ مسلمة بغير حق أكبَّهم الله به في نارِ جهنم**". [إيضاح طرق الاستقامة: ١٢٧].



هؤلاء الحكام الظلمة واجب العلماء نحـوهم هو الإنـكار وليـس المداهـنات في دين الله أو المجاملات على حساب شريعته، فعن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**إنها ستكون أمراء بعدي يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن لا إيمان بعده**". [رواه البزار في مسند ١٨٩٦].

إذ المجاملات والمداهنات تعمل على توسيع مساحات الطغيان وتمكين دوائر الفساد؛ ولهذا ربط أبو حامد الغزالي بين فساد الحكام وفساد العلماء فقال: " **إنما فسدت الرعية بفساد الملوك وفساد الملوك بفساد العلماء فلولا القضاة السوء والعلماء السوء لقل فساد الملوك خوفا من إنكارهم**". [إحياء علوم الدين: ٢/ ١٥٠. دار المعرفة].

وقد حفظ لنا التاريخ نماذج مشرفة من العلماء الأحرار ضد سلاطين الجور، ومن ذلك ما أورده الإمام الذهبي من قصة إنكار الأوزاعي على السفاح قال: حدثنا الأوزاعي ، قال : بعث عبد الله بن عليإلي ، فاشتد ذلك علي ، وقدمت ، فدخلت ، والناس سماطان فقال : ما تقول في مخرجنا وما نحن فيه ؟ قلت : أصلح الله الأمير ! قد كان بيني وبين داود بن علي مودة . قال : لتخبرني . فتفكرت ، ثم قلت : لأصدقنه ، واستبسلت للموت ، ثم رويت له عن يحيى بن سعيد حديث الأعمال وبيده قضيب ينكت به ، ثم قال : يا عبد الرحمن : ما تقول في قتل أهل هذا البيت ؟ قلت : حدثني محمد بن مروان ، عن مطرف بن الشخير ، عن عائشة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " **لا يحل قتل المسلم إلا في ثلاث . . .** " . فقال : أخبرني عن الخلافة ، وصية لنا من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؟ فقلت : لو كانت وصية من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما ترك علي - رضي الله عنه - أحدا يتقدمه . قال : فما تقول في أموال بني أمية ؟ قلت : إن كانت لهم حلالا ، فهي عليك حرام ، وإن كانت عليهم حراما ، فهي عليك أحرم . فأمرني ، فأخرجت. قلت - يعني الذهبي - قد كان عبد الله بن علي ملكا جبارا، سفاكا للدماء، صعب المراس، ومع هذا فالإمام الأوزاعي يصدعه بمر الحق كما ترى، لا كخلق من علماء السوء الذين يُحسِّنون للأمراء ما يقتحمون به من الظلم والعسف، ويقلبون لهم الباطل حقا - قاتلهم الله - أو "**يسكتون مع القدرة على بيان الحق**").



[سير أعلام النبلاء: ١٤٩٧ – ١٤٩٨ . تحقيق شعيب الأرناؤوط والعرقسوسي. مؤسسة الرسالة].

ولما علم الإمام أحمد بإدخاله على المأمون جثى على ركبتيه، ورمق بطرفه إلى السماء، وقال: (**سيدي غرّ حلمُك هذا الفاجر حتى تجرأ على أوليائك بالضرب والقتل، اللهم إن يكن القرآنُ كلامَك غيرَ مخلوق فاكفنا مؤنته**) فجاءهم الصريخ بموت المأمون في الثلث الأخير من الليل. قال الإمام أحمد: (ففرحنا) [البداية والنهاية: ١٠/٣٦٦. دار إحياء التراث العربي].

أما سلطان العلماء العز بن عبد السلام فله مواقف مشرفة في هذا المقام تذكر فتشكر، من ذلك:


سلطان العلماء العز بن عبد السلام

◎ حين أنكر على حاكم دمشق "الصالح إسماعيل" تحالفه مع الصليبيين وتنازله لهم عن بعض المواقع، وسماحه للناس ببيع السلاح للإفرنج، فأفتى الشيخ بتحريم ذلك كله، وأعلن موقفه على المنبر، فأمر الحاكم بعزله واعتقاله، ثم رأى أن يستميله فأرسل إليه رسولاً يقول له: بينك وبين أن تعود إلى مناصبك وزيادة، أن تنكسر للسلطان وتُقَبِّل يده!. فقال الشيخ: "**والله ما أرضاه أن يقبّل يدي، فضلاً عن أن أقبّل يده. يا قوم أنتم في واد، وأنا في واد، والحمد لله الذي عافاني مما ابتلاكم به**". فقال رسول الملك: قد رُسِمَ لي أن توافق على ما يُطْلَبُ منك، وإلا اعتقلتك! فقال الشيخ: افعلوا ما بدا لكم.

◎ ومن ذلك أيضا بيعه لأمراء المماليك الذين كان يستعملهم الملك نجم الدين في خدمته وجيشه وتصريف أمور الدولة، فقد أبطل "العز" تصرفاتهم، لأن المملوك لا ينفُذُ تصرُّفه شرعاً. وقد ضايقهم ذلك، وعطّل مصالحهم، فراجعوه فقال: لابد من إصلاح أمركم بأن يعقد لكم مجلس فتُباعوا فيه، ويردَّ ثمنكم إلى بيت مال المسلمين، ثم يحصل عتقكم بطريق شرعي... فلما سمعوا هذا الحكم ازدادوا غيظاً وقالوا: كيف يبيعنا هذا الشيخ ونحن ملوك الأرض؟.

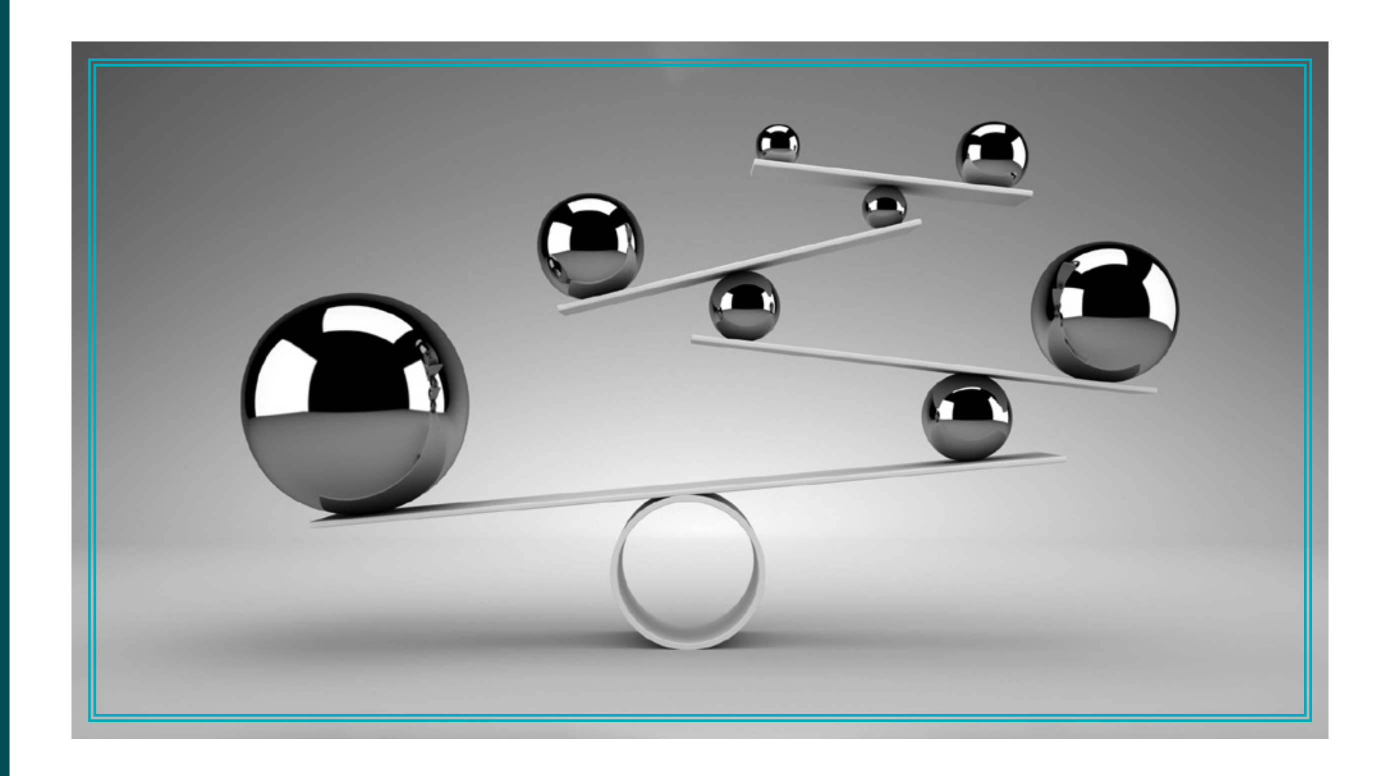


وثار نائب السلطان وذهب في جماعة من الأمراء إلى بيت الشيخ يريدون قتله، فلما رآهم ابنه فزع وخاف على أبيه، فما اكترث الشيخ، بل قال: "**يا ولدي، أبوك أقلُّ من أن يُقتل في سبيل الله**" أي إن من يُقتَل في سبيل الله يكون على مرتبة عالية عند الله، لم أَبْلُغْها!. وغضب الملك نجم الدين أيوب من هذه الفتوى وقال: ليس هذا من اختصاص الشيخ، وليس له به شأن!. فلما علم "العز" بذلك عزل نفسه عن القضاء، وقرر العودة إلى الشام، فتبعه العلماء والصلحاء والتجار والنساء والصبيان. وجاء من هَمَس في أذن الملك: متى ذهب الشيخ ذهب مُلكُك. فخرج الملك مسرعاً ولحق بالشيخ، وأدركه في الطريق وترضّاه، ووعده أن ينفّذ حكم الله في المماليك كما أفتى الشيخ. فرجع العز ونفّذ الحكم!.

وموقف ثالث لسلطان العلماء؛ حيث كان مع الملك نجم الدين أيوب نفسه. ذكر السبكيّ في طبقاته أن الشيخ عز الدين طلع إلى السلطان في يوم عيد، إلى القلعة (في القاهرة) فشاهد العسكر مصطفّين بين يديه، والأمراء تقبّل الأرض أمامه! فالْتَفَتَ الشيخ إلى السلطان وناداه: يا أيوب، ما حُجّتك عند الله إذا قال لك: ألم أُبَوِّئ لك ملك مصر ثم تبيح الخمور؟ فقال: هل جرى ذلك؟ فقال: نعم، الحانة الفلانية تباع فيها الخمور وغيرها من المنكرات! فقال: يا شيخنا هذا من أيام أبي. فقال الشيخ: أنت من الذين يقولون: إنا وجدنا آباءنا على أُمّة وإنّا على آثارهم مقتدون؟! وقد أمر السلطان بإقفال الحانة فوراً. ثم سأل الشيخَ أحدُ تلامذته: أما خفتَ السلطان وأنت تخاطبه بهذا؟! فقال الشيخ: استحضرتُ هيبة الله تعالى فصار السلطان أمامي كالقطّ!". [راجع هذه المواقف وغيرها في كتاب د. محمد الزحيلي: " **العز بن عبد السلام سلطان العلماء وبائع الملوك الداعية المصلح القاضي الفقيه الأصولي المفسر**". ضمن سلسلة أعلام المسلمين رقم ٣٩. دار القلم دمشق].

* * *

والخلاصة أن هذا يبين لنا بجلاء أن المقولة التي شاعت في تراثنا السياسي حتى استقرت بحرمة الدخول على الحكام هي مقولة غير مسلمة، ولا يمكن الأخذ بها باطراد، فيجب التفريق بين حكام الحق والصدق والعدل الذين يجب عونهم وتقديم المشورة الحقة والنصيحة المخلصة لهم، والذين وردت النصوص بفضلهم ومكانتهم، ويجب على هؤلاء الحكام ألا يُدخلوا علماء النفاق عليهم .. أما علماء الجور فهؤلاء لا يمنع الدخول عليهم كذلك، بل إذا أتيح فهي فرصة للعلماء الربانيين للإنكار عليهم والنصح لهم والدين النصيحة وإقامة الحجة عليهم، أما علماء السلاطين فهؤلاء يقومون بدور " التيس المستعار" للحكام: ينافقونهم، ويبررون لهم انحرافهم، ويشرعنون لهم جرائمهم .. ومن رحمة الله تعالى أنه لم يُعدم تاريخنا من نماذج مشرفة قدمت النصح لحكام الجور، وصدعت بالحق وقالت الصدق، وما أحوجنا لهم في عصرنا وفي كل عصر، وهم لا يخلو منهم جيل ولا مكان بحمد الله ولطفه،



وما أصدق قول الشاعر:

إن الذي خلق الحقيقة علقمًا	**لم يُخلِ من أهل الحقيقة جيلا**





ربيع السودان
من أين يهب وإلى أين يتَّجه

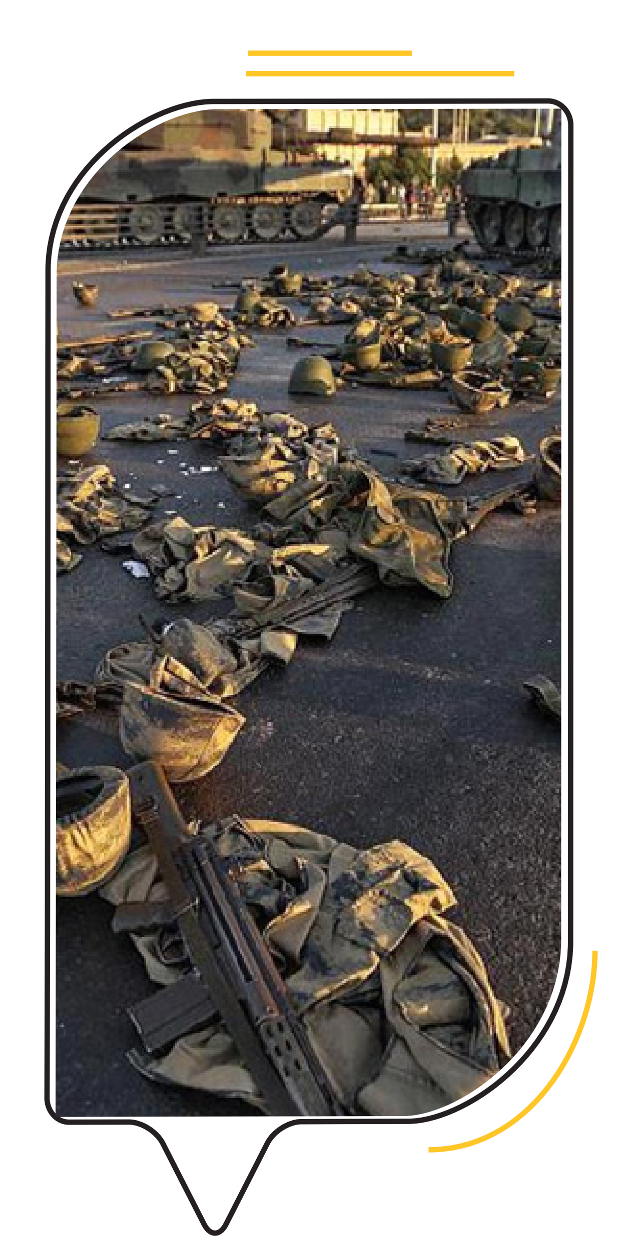
د. عطية عدلان

الحمد لله .. والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ..

على حين غِرَّةٍ .. وبينما الخَلْقُ قد نَفَضُوا أيديهم من كل ما تبقى لهم من الأمل والثقة؛ إذْ بموجة من الربيع العربيّ لم تكن متوقعة، تهب في الجنوب كأعنف ما يكون الهبوب، تهب لِتُرسل قبل أن تُوَدِّعَ ذاهبةً في ذات الطريق الذي ذهبت فيه أخواتها رسالةً مفادها : "إنَّ الشعوب شمس لا تغيب وأمل لا يخيب" وفحواها: "إنَّ الاستبداد عدو للشعوب مهما كان مصدره وأيَّاً ما كانت هوية المستبد".

لقد برهنت أحداث الربيع السوداني على أننا لا زلنا لم نتعلم كثيراً، ولا زلنا لم نتحرر في ذات أنفسنا تحرراً يمكننا من رؤية الحقيقة مجردة من كل قيد، ولا زلنا و نحن نُقَيِّم الأشخاص والأوضاع ننحاز ونميل فتنحاز الرؤية بانحيازنا وتميل، وإنني لعلى يقين من أنَّ الكثيرين ممن يجلدون الاستبداد ويلعنون الظلم والفساد في مصر وغيرها يغضون طرفهم ويثنون صدورهم عمَّا يجري في السودان، وينقبون في زوايا الأذهان عن مخارج وتأويلات، لا تُغني في البحث عن الحقيقة إلا بقدر ما يغني من الجوع والظمأ والهلاك الاستياك بأعواد الأراك.

إنَّ الاستبداد هو الاستبداد مهما كانت هوية المستبد، وإنَّ الظلم والعسف والقهر والقمع أمراض للسلطة لا يخفف من قبحها ودمامتها انتساب القائمين عليها إلى دين ولو كان الإسلام، وإنَّ الإسلام لم يحرم هذه الموبقات على الكافرين ليحلها للمسلمين، ولم يأت بشيء هلاميّ مُتَمَيِّع يكون في حق قوم رذائل وفي حق آخرين مناقب وفضائل، وإنَّه لا يُعرف دين تحت قبة السماء أوضح ولا أصرح من هذا الدين القيم الذي بلغ من الوضوح والصراحة والحنيفية والسماحة أنَّه وحده دين الفطرة الإنسانية السوية التي فطر الله عليها العباد أول مرة: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (الروم ٣٠).



إنَّ نظاماً جاء من اللحظة الأولى عَبْرَ انقلاب عسكريّ على حكومة مختارة من الشعب، وعلى ظهر دبابة غشوم كوجه المستبد؛ ليحكم ويستمر في الحكم بذات الأدوات التي يحكم بها المستبدون من كل مذهب؛ لا يمكن أن يكون نظاماً شرعيا بنظر الإسلام، إلا بحكم الضرورة التي يجب أن تقدر بقدرها، وبشروط وضمانات لم يتحقق منها إلى الآن إلا بمقدار ما تحقق من قرارات مجلس الأمن بحق قضايا المستضعفين في الأرض، وإنَّ الإسلام بريء من كل هذه الصور المشوهة البائسة براءة عائشة مما رماها به المنافقون والذين في قلوبهم مرض، ومن بين عشرات النصوص التي تؤسس للحكم الرشيد يكفينا نص واحد لا أرى الحيدة عنه إلا مفاصلة ومباينة لمنهج الله تعالى، قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) (النساء ٥٨).

إنَّ البشير والطغمة الحاكمة لم يؤدوا الأمانات إلى أهلها ولم يحكموا بين الناس بالعدل، فلقد ضيعوا الأمانة بمشروع التمكين الذي بموجبه احتل (الإسلاميون!) مواقع النميريين في الدولة العميقة، وورثوا فسادهم الماليّ، ولم يعتبروا بما كانوا يرتلونه في حال الاستضعاف: (وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ) (إبراهيم ٤٥)، وضيعوا الأمانة بالتفريط في أرض الإسلام والرضوخ لتقسيم السودان ولانفصال الجنوب، بلا مسوغ إلا أمانيّ كاذبة واغترار بوعود في فضاء الأحلام ذاهبة، وضيعوا الأمانة عندما صار ما تبقى من خيرات البلاد وأقوات العباد دولة بين السماسرة والأوغاد.

لقد كانت تجربة السودان من أبأس وأنكد التجارب التي نسبت نفسها للإسلام، كانت بائسة ونكدة على المستويين النظريّ والعمليّ، فعلى المستوى النظريّ تشوهت الفكرة الإسلامية على يد (حسن الترابي) الذي غرس العلمنة في صميم الدين نفسه، وعلى المستوى العمليّ تشوهت التجربة على يد البشير الذي أفقر الشعب وجوعه ومزق البلاد وشتتها؛ حتى لم تعد السودان التي يفترض أن تكون سلة الخيرات للأمة كلها سوى مجاعة في قعر مَضْيَعَةٍ يأكل فيها القوي الضعيف بلا رحمة ولا شفقة.



ومع ذلك ظلّ الخلق ينتظرون منهم خيراً، ويرجون فيهم عَوْداً إلى الحق، حتى جاءت قاصمة الظهر بزيارة البشير لبشار، ومباركته له في لقاء حار، فانتفضت الشعوب، وانتفض في قلوب الناس الغضب، وتحركت الأوجاع التي كانت هاجعة، فإذا بالبشير الذي كان - بنظر الجميع - جالساً على شاطئ طوفان الربيع العربيّ حاسراً سراويله (يَمُصُّ القصب) إذا به يغرق فجأة في لججه ويغوص في أعماقه؛ فهل سيكون مصيره كمصير بشار: يقتل شعبه؛ فيُلعن على أسلنة الغادين والرائحين؟ أم كمصير غيره ممن غادروا الحكم إلى ظلمات القبور أو مزابل التاريخ؟

الذي يلوح لي أنَّ الوضع غاية في التعقيد؛ فالبشير يخشى من المحاكمة في الجنائية الدولية، ويخشى كذلك من محاكمة شعبة، فلا ملجأ له ولا معتصم إلا اللصوق بالكرسيّ، والاحتماء بالعصبة المنتفعة في الداخل وبالقوى المتربصة في الخارج، ويستطيع أن يحظى بالحماية والدعم من روسيا والإمارات والسعودية، والثمن سيكون باهظ التكاليف؛ فإذا لم يتراجع المدّ الثوري ليحاكم قادته وأصحاب الصوت العالي فيه محاكمة كلها عسف وجور، فلا مفرّ من تجرع المرّ أو الأَمَرّ، فأما المرّ فهو القمع الغشوم على طريقة السيسي في رابعة والنهضة وما سبقهما وما تلاهما، والأَمَرُّ هو الدخول في نفق الحرب الأهلية.



في حالة واحدة يمكن أن يلج الجمل في سم الخياط وتنجو السودان من المصير الأسود، وهي أن يقبل البشير بالنزول عن عناده، ويترك الحكم لحكومة تقنوقراط انتقالية، في مقابل ضمانة من مجموعة دول عربية وإسلامية لينجو من المحاكمة بصورة ما تتسع لها تفاهمات دولية وإقليمية، وهذه لكي تحدث لا بد من دور للعلماء والدعاة في السودان؛ يبدأ بالانحياز التام لمطالب الشعب، وينتهي بعد سلسلة من التفاوضات بالتعاون مع بعض الدول لإتمام مشروع المصالحة، فهل يمكن أن يفعل العلماء شيئاً هذه المرة؟! هذا ما نتمناه، ونسأل الله لأهل السودان الفلاح والنجاة.

مقال
عالم
أسير

الفكر السياسي بين القراءة والممارسة

د. علي العمري *

فك الله أسره



لا شكَّ أن القراءة في التاريخ السياسي تحدث عملية جدية لتكوين الفكر السياسي، ولكن الأفكار إنما تربط بين الخيوط العريضة لحوادث التاريخ السياسي، لا أكثر.

وتبقى للممارسة الدور الأكبر في تجلية الواقع السياسي على حقيقته، والدور المطلوب في ظلاله.

---

* نُشر هذا المقال بموقع الدكتور علي العمري فك الله أسره.

ولذلك فإن الكتب التي جمعت بين القراءة في التاريخ السياسي القديم والحديث، ونقلت تجارب العلم السياسي من خلال الممارسة الميدانية، والوقوف الحقيق على المشهد بكل تفاصيله وأبعاده، تعتبر ثروة مهمة، وأصولاً أساسية لبناء الفكر السياسي.

وشباب الدعوة اليوم متطلعون جداً لمعرفة كواليس العملية السياسية التي تجري في بلدانهم، أو في ما يتعلق بشؤون أمتهم، وما يمسهم في مستقبلهم!

وهذا التطلع هو ثمرة للانفتاح الإعلامي، وبروز بعض قيادات العمل السياسي الإسلامي.

وإذا كان (رويبضة) العلم الشرعي، يخلخلون صف المسلمين، لضيق أفقهم، وقلة وعيهم، وضعف تكوينهم، إلا أن (رويبضة) العلم السياسي لجيل الدعاة، يسببون الفتن، ويخلطون الأولويات، ويزرعون الضغائن، ويفوتون المصالح!

وللأسف فإن فكرة (الرأي والرأي الآخر) في الطرح السياسي لجيل الدعاة قد تكون غير مجدية!

فالإطـلاع السريع والمشوش لمجريات الأحداث في الواقع الـسـياسي، لا يعـطـي الصورة الكاملة والحقيقة لأبعاد القضايا.

وابـتـسار الكلـمات السريـعة في الحـوارات واللـقاءات وردود التصريـحات يعطي انطباعاً ربما، لكنه لا يوضِّح جذر المشكلة، ولا أساس الخيط فيها، إلا من تكامل استيعابه من المصادر المهمة الأساسية لكل موضوع.

ومن نافلة القول أن نبين أن عملية الفكر السياسي لا تتعـلـق بمشـهـد الحـروب والكوارث والانتخابات والسلطة وما سوى ذلك. بل إنها تتعلق بفقه المصالح والمكتسبات وإدارة الأزمات والأولويات في كل قطر، وعلى صعيد التمثيل الشخصي في بعض المشاهد والمواقع المؤثرة أحياناً.

وهذا يتطلب ميلاداً لـلـقـراءة الـجـادة في الـسـيـاسـي، وسـيـر رجـالات الـسـيـاسـة، الـذيـن قد يـكـون مـنـهـم الـعـلـمـاء وا لفقها ء والمصلحون!

الاحتلال بالوكالة (2)

حامد عبدالعظيم



تخوض أمتنا اليوم حرباً لا هوادة فيها وعلى جبهات متعددة، ويمكر بها بالليل والنهار أعداء الأمة من الصليبيين والصهاينة وعملائهم من الحُكام والأمراء، بعض هذه الجبهات مشتعلة وبعضها ساكن وبعضها على صفيح ساخن وقنبلة موقوتة ستنفجر لا محالة، جبهات بعضها لدينا فيها رجال أشداء يجاهدون بالسيف أعداء الله رغم قلة العتاد والزاد كفلسطين وسوريا وأفغانستان وغيرها، وجبهات فيها إخوان لنا مستضعفون يتربص بهم عدوهم باليل والنهار بغير رحمة ولا شفقة، كحال إخواننا في بورما (ميانمار) على يد البوذيين، وفي تركستان الشرقية (شينج يانج) على يد الصينيين، وغيرهم فرج الله عنهم وعنا جميعاً، وجبهات ثالثة لا هي مشتعلة ولا ساكنة، بل انفجارها قريب كما هي سنة الله تعالى في بلاد الظلم والاستبداد.

تكلمنا في المقال السابق عن ضـرورة إيجاد وعـي عـام بأننا في بلادنا الإسلامية محتلون، لكنه احتلال بالوكالة، وذكرنا أن الاحتلال عن طريق عملاء من كل بلد أصعب وأخفى بكثير من الاحتلال العسكري الواضح والصريح الذي يحفز الشعوب على الجهاد في سبيل الله والمقاومة لإخـراج المحتل وطـرده.

هذا الوعي العام من شأنه أن يجيش الشعوب الإسلامية نحو هدف واحد وهو نيل الاستقلال لبلادهم وتحريرها من قبضة الأمريكان والصهاينة، ولكن نتساءل في هذا المقال عن الجهة التي تستطيع التغيير بالفعل مَن هي؟



دعونا نكون صرحاء ونذكر ما يلي:

لا يتغير النظام الحاكم في بلادنا إلا بالقوة .

يمكنك أن تخالف كيفما تشاء، لكنها تبقى الحقيقة الواضحة، والنظام الحاكم ليس رأس السلطة فحسب، بل هو رأس وجسد، أصل وفروع، لا يتغير النظام إلا باجتثاث هذا الأصل وقطع تلك الفروع، والـفـروع أو مـا نسميه الآن بالدولة العميقة أخطر بكثير من الأصل وهو رئيس الدولة، الذي لا يستطيع أن يحكم إلا عن طريق معاونيه ومستشاريه ورجال أعماله وقائد جيشه... إلخ



فلو قامت ثورة ورأت الدولة العميقة أن نجاتها سيكون في التضحية برأس النظام الرئيس أو الأمير أو الملك، فستفعل ذلك بكل سهولة حتى ترتب أوضاعها من جديد، فالدولة العميقة هم جميع المنتفعين من بقاء النظام، من الساسة والعسكر والاقتصاديين والقضاة والنواب والإعلاميين وغيرهم، بمستويات مختلفة. وهـذا لا تستطيع ثـورة شعبية فوضوية تغييره، بل أقصى ما تنجح فيه هو تحقيق أهداف جزئية كإسقاط رئيس وعزل حكومة وحل برلمان وما شابه ذلك.

فالحل في دولة محتلة نخر فيها الفساد وتعفنت جميع أجهزتها بالفساد، هو القوة التي تستطيع السيطرة على الـدولـة العميقة، التي تقدر على السيطرة على الـبـلاد وشـل فاعلية قـوة وكـلاء المحتل، وإدارة الـدولـة بعد ذلـك داخليا، والتعامل مع المحتلين الصرحاء ودول الإقليم والعالم خارجياً.



وهــذا مـا لا تعيه الأحــزاب الإسـلامـيـة وأغـلـب الـحـركـات التغييرية، لا يعون أنهم مسيطَر عليهم تماماً من النظام الحاكم، كل تحركاتهم تخدم النظام، بما فيهـا معارضتهـم وتظاهراتهم وصياحهم تحت قبة البرلمان، فهم في النهاية يتحركون في دائرة قد رُسمت لهم، يعكسون الصورة المطلوبة مــن وجــود معارضة وديمقراطيــة مسمــوح للمخالف فيها بالنقـد العلني والكتابة في الجرائد وتنظيم الوقفات ورفـع الـصـوت داخـل الـبـرلـمـان.

هـذه الأحــزاب والـحـركـات تتحول مـع الـوقـت إلـى منتفعين جـدد من النظام الـمـوجـود، وينخفض سقفهم للغاية إلـى الـصـراع حـول حَفنة من المقاعد البرلمانية لا تسمن ولا تغني من جـوع، ويظنون أن هذه المساحة المتاحة لهم قـد كفلت لهم تحقيق أهـدافـهـم التغييرية والإسـلامـيـة، ومع الوقت ينسون ويتناسون أهدافهم الرئيسية. ما أسعد الطغاة بهم!



وهنا أؤكد أنه لا مانع من المشاركة في البرلمان لتحقيق مصالح للمسلمين حتى لو كانت دنيوية، ولكن لا تظن يوماً أنك بدخولك البرلمان تستطيع تغيير النظام والقضاء على الدولة العميقة، ولا تحصر جميع أنشطتك وجميع مشروعك في ذلك، فأنت بذلك مجرد سياسي آخر لا غير. ولا تصور لقاعدتك الجماهيرية أنك عن طريق البرلمان تستطيع إقامة الشريعة الإسلامية، فأنت بذلك تبيع لهم الوهم، فالشريعة الإسلامية ليست مجرد قوانين تمررها عن طريق المجلس النيابي، بل نظام منفصل تماماً قائم على العدل والشورى وله منهجه في إدارة البلاد سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وإعلامياً وقضائياً... إلخ

ربما يقول قائل إذن أنت تقول علينا أن نترك كل شيء للطغاة ولا نشارك في أي شيء نستطيع من خلاله الإصلاح وفق الوسع؟ بالطبع لا أقول ذلك، وإنما أقول إن ذلك مسار مختلف عن مسار تحرير البلاد من حُكم وكلاء المحتلين، فلا توجد أي مشكلة أن يقوم كل منا بالإصلاح في مجاله ولكن لن نطرد وكلاء المحتلين بإتقان العمل ولا بدخول مجلس النواب ولا بالمشاركة في المحليات ولا بإنشاء جريدة أو قناة... إلخ، فمع أهمية كل ذلك للإصلاح، إلا أنه مسار موازٍ، والقوة الخشنة هي التي ستطرد وكلاء المحتلين، هي التي ستقضي على الثورة المضادة، هي وحدها التي تستطيع إدارة البلاد في فترة ما بعد إزاحة نظام الاحتلال بالوكالة، هي التي تقدر على فرض نفسها كلاعب إقليمي ودولة.



نستنتج مما سبق أنه يجب إعداد القوة، بغض النظر عن الطريقة أو الوسيلة فتختلف من بلد إلى بلد، ولكن المجال العسكري يجب أن يكون من اهتمام كل حركة تغييرية تريد أن تحكم، لابد من وجود كتائب مسلحة ووعي عسكري ومعرفة واهتمام بالعلوم العسكرية والاستراتيجيات العسكرية وجاهزية الأعداء العسكرية سواء الوكلاء أو الصهاينة أو الأمريكان... إلخ

وأي حركة تغييرية تخلو من ذلك فهي ليست جادة وتؤثر السلامة ولا تريد خوض المعركة الحقيقية الواقعية التي لا يُرحب فيها بالسذج أو الهاربين من الحقائق. وأي حركة لا تهتم بتلك المجالات فهي حركة دعوية أو خيرية أو سمها ما تشاء، لكنها لن تكون أبداً حركة قابلة لقيادة الشعوب لتحرير البلاد ونيل استقلالها.

klmtuhaq



العدد التاسع عشر ، فبراير ٢٠١٩ | كلمة حق

www.klmtuhaq.blog

المشرف العام

محمد إلهامي

مـديـر التحـريـر

حامد عبدالعظيم